مواطن المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية

سلسلة مداخلات
واوراق نقدية

اليسار الفلسطيني

هزيمة الديمقراطية

علي جرادات

اليسار الفلسطيني
هزيمة الديمقراطية

علي جرادات

The Palestinian Left: The Defeat of Democracy
Ali Jaradat

©Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute For the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah , Palestine
April 1999

This book is published as part of an agreement of co-operation with the
Heinrich Boell Foundation - Germany

جميع الحقوق محفوظة

مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

ص.ب ١٨٤٥، رام الله

الطبعة الاولى – نيسان ١٩٩٩

يصدر هذا الكتاب ضمن اطار اتفاقية تعاون مع مؤسسة هينرخ بول – المانيا

تصميم وتنفيذ مؤسسة نـأديا للطباعة والنشر والاعلان والتوزيع

رام الله – هاتف ٢٩٦٠٩١٩ – ٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من اراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف، ولا يعكس او يمثل بالضرورة موقف مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

المحتويات

مقدمـــــة ٥

مدخل ١١

اليسار الفلسطيني
التناقض بين الخطاب والممارسة ١٧

نحو المستقبل ٤٥

مقدمـــة

مقدمـــة

ليس ما بين هذه السطور " فشة خلق " أو تعبيرا عن ندم، ولا هو نظرة عدمية لماض فيه الكثير من الإشراق وحاضر مأزوم تشي مظاهر أزمته بمواطن خلل في المبنى الفكري والذهني. أجل، ليس هذا ولا ذاك، بل هو محاولة لوضع اليد على مكامن خلل سببت حالة من الفوضى والتحلل لدى اتجاه وطني ديمقراطي كان له دوره المشهود في العمل الوطني الفلسطيني على مدار عقود من الزمن. والإشكالية الأكبر أن هذا الوضع لا يمس النخبة التي قادت هذا الاتجاه، بل يمس أيضاً القضية الوطنية والفئات والشرائح الاجتماعية التي يمثلها، والدور الذي يجب أن تلعبه في مجرى حاضر ومستقبل النضال الفلسطيني بشقيه الوطني والديمقراطي. فالموضوع محاولة لتسليط الضوء، عبر خلاصة تجربة ذاتية، على نواقص في عمل القوى اليسارية الفلسطينية تسببت في حالة من الشعور بالعجز وعدم القدرة على تخطي الأزمة العامة والخاصة لليسار.

لقد كان الأمر عظيماً، وكانت الصدمة كبيرة، حيث انهارت قوة المثال ليس على المستوى العالمي فقط، بل على المستوى المحلي الوطني والقومي، أيضاً. وأصبحنا إزاء حالة من فقدان الوزن وضياع الهوية وشتات التفكير والبحث عن ملاذ نأوي إليه لاستعادة التوازن ورباطة الجأش للإقدام على خطوة قادمة.

لقد كبرنا، وكان حلمنا يكبر معنا في الذهن، فيما حالة الواقع تعاند هذا

الحلم. وبين معاندة الواقع ورغبة إرادتنا المتفائلة كنا نتمزق، ويحدونا أمل بأن كل ما يجري أمر عابر ومؤقت، وأن الأمور لابد ستستقيم يوماً، ويصبح الانسجام بين الحلم والواقع حقيقة تكون ثمرة صبر ومعاناة وكفاح طويل، نستطيع أن نفخر به ونقدمه خبرة خالصة للأجيال القادمة باعتباره مثار فخر واعتزاز، لا مثار تبرير أو سخط.

ليست هذه الأوراق سوى دعوة من أجل إعادة بناء ذات على فكرة نبيلة فيها سعي للحق والعدل والحرية والمساواة. هذه المنطلقات الأخلاقية التي تحتاج إلى أكثر من النوايا الطيبة والإخلاص البريء لتحقيقها. إنها تحتاج إلى ضمير حي يستلهم حاجة الموضوع وضروراته قبل أن يدافع عن وجود الذات، وعن عدم تمفصلها مع حاجات الموضوع والهدف الذي كانت تعبيراً عنه. كما تحتاج إلى شخوص وقوى جسورة وحكيمة في آن، كي ما تستطيع أن ترفد الحق بالقوة، وكي لا تسقط في براثن الأمنيات والرغبات الجامحة لشخوص وأفراد يغدو وجودهم هو القاعدة بينما يكون الهدف هو الاستثناء، فيستحيل الهدف أداة والأداة هدف، وفي هذا تغريب للجهد عن مجراه الموضوعي.

إن حاجة المجتمع الفلسطيني إلى قطب ثالث يتصدى لهذه الأهداف هي ضرورة تفرضها وتلح عليها معاناة هذا الشعب، الذي بات ضحية تغييبه وتهميش دوره والتحدث نيابة عنه دون تفويض منه. وبالتالي فإن هذه صرخة من أجل إعطائه حقه في الاختيار، وحقه في المشاركة في صنع القرار المتعلق بمصيره، في إطار صيغة حضارية تؤمن بالتعدد والتنوع، وتؤمن بالحوار والمنافسة والاحتكام إليه.

لم تكن التجربة كلها خطيئة، ولم تكن أهدافها مؤامرة، ولم يكن الاتجاه حاجة زائدة في المبنى الاجتماعي، بل ضرورة من ضروراته. ولكن تراكم أخطاء صغيرة وما خلفت من ثقوب دون رتق في الوقت المناسب أوقعنا في أزمة بنيوية شاملة ومصيرية، لا بد من الوقوف أمامها بجرأة وصراحة وإبداع، حتى لو كان فيها إدانة للذات، وربما شطب لدورها المستقبلي لصالح قوى

جديدة، ربما تأتي بما لم تأتي به القوى الأولى متجاوزة كل خطايا وتعثرات هذه القوى. ليس الموضوع دفاعاً عن الذات وإنما دفاع عن المفهوم والهدف، وبالتالي لا مصلحة في محاولة إخفاء أو تبرير أخطاء التجربة، بل أن المصلحة الحقيقية تكمن في كشف حقائقها جلية دون رتوش. هكذا تقتضي الأمانة التاريخية والأخلاقية والمسئولية الوطنية.

ربما تثير هذه الأوراق جدالاً، وهو مرحب به، بهدف الوصول إلى البديل الجديد، عبر إعادة تشكيل وبناء قوى باتت، في التقييم الأخير، شائخة وغير قادرة على تجاوز أزمتها، الأمر الذي يحتمل إما انهيارها واندثارها، أو تحولها إلى نخب معزولة وفاقدة التأثير على الشارع، وما يخلفه ذلك من فراغ لا بد أن يعبأ، علماً أن الطبيعة تكره الفراغ.

في النهاية نشكر **مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية** التي سهلت لنا إمكانات نشر هذه الأوراق، إسهاماً منها في تطوير الحوار الديمقراطي في المجتمع والحقل السياسي الفلسطيني. فقد دأبت هذه المؤسسة على طرح أكثر من قضية مهمة تمس حاجات ومطالب الإنسان الفلسطيني، سواء عبر منشوراتها أو عبر مؤتمراتها.

إن أي خطأ هنا لا تتحمله مؤسسة **مواطن**، وإنما أتحمله أنا شخصياً، فلم تقم المؤسسة سوى بنشر هذه الأوراق مشكورة على ذلك.

مدخـــل

لم ينبت اليسار الفلسطيني على خلفية الانقسام المجتمعي الصريح إلى طبقات، ولا على خلفية التوجه الاقتصادي الاجتماعي للبلد، بل نبت ونما في حالة المواجهة مع استعمار استيطاني اقتلاعي. وكانت الأرض والسيادة عليها هي محور التناقضات، وكان الصراع القومي هو جوهر العملية التحررية في فلسطين. وعليه فقد وسمت طبيعة الصراع وجوهره اليسار الفلسطيني بميسمها فتأثرت برامج اليسار بموضوعات التحرر الوطني، فيما كانت طروحاته الاجتماعية والاقتصادية مجرد أفكار وشعارات لم تأخذ منحى تطبيقياً، ولو جزئياً، في الواقع المجتمعي.

على هذه الأرضية دخل اليسار الفلسطيني معمعان النضال الوطني الفلسطيني، وحاول أن يميز نفسه، بطريقة أو أخرى، ليصبح مكوناً أساسياً من مكونات الحركة الوطنية التحررية الفلسطينية، وليقدم تضحيات جسام في معركة النضال الوطني ويسهم، بشكل أو بآخر، في صياغة البرنامج الوطني الفلسطيني بمقدار مكانته في هذه الحركة.

لكن هذا اليسار لم يرق يوماً إلى مستوى قيادة البرنامج الوطني، أو تقديم وجهة نظر متكاملة عن بديل ديمقراطي للتحرر الوطني، بل دخل حالة من عقد المصالحات مع التيار المركزي في منظمة التحرير الفلسطينية، وأسهم في وضع كل الصياغات الفضفاضة للبرنامج الوطني الفلسطيني، التي كانت دائماً حمّالة أوجهٍ ومثار تفسيرات عديدة. وعليه فأن تميزه النسبي في المواقف

لم يتطور إلى حالة من التميز الحقيقي على الأرض، بحيث يسهل معها القول أن الوعي الجماهيري ميزه عن غيره في الخطاب والممارسة.

خلال عمره النضالي لازمت كل أدبيات اليسار مقولة "الأزمة". وأجهد اليسار نفسه في تحليل مركبات هذه الأزمة ومسبباتها، دون أن يجهد نفسه في تحديد أساليب الخروج منها وتخطيها، لتتعمق هذه الأزمة مع الأيام، وعبر تطورات محلية وإقليمية ودولية، وليقف على مفترق طرق بعد حالة الانهيار الدولي، ويلح عليه السؤال: إلى أين؟ وكيف الطريق للمواصلة؟

رافق هذه الحالة مظاهر التسرب والتشظي والانقسام المعلن منه والمستتر والانكفاء وتراجع الوزن، ومظاهر التخبط الأيدلوجي والسياسي، ومظاهر انكشاف الفقر الذهني للقيادات، إضافة إلى مظاهر أخرى عديدة هي تجليات فعل الأزمة. لقد انهزم اليسار تماماً كما انهزمت الحركة الوطنية الفلسطينية عموماً، وصار عليه أن يقف أمام السؤال المصيري: لماذا هزمنا؟!

ووصل السعي للإجابة على هذا السؤال إلى حد الإدانة العامة، والى حد السؤال عن ضرورة وجود يسار! فلم يعد النقاش، في هذا المجال، يقف عند سطح الظاهرة ليخدشها مكتفياً بإدانة الأفراد والقيادات، بل وصل إلى لبحث في المنهج والآليات وطرق التفكير.

إن الوقوف أمام أزمة اليسار وهزيمته، ليس إدانة لجهود آلاف المناضلين وتضحيات آلاف الكادرات والقيادات التي اختارت هذا الطريق، بل هو ضرورة لإعادة الفكرة إلى مسارها الصحيح، وإعادة الاعتبار للذهنية النقدية الواضحة والصريحة دون مواربة أو تعمية أو هروب، إنها ساعة مواجهة حقيقية مع الذات ومحاسبة لها. وهي ليست جلداً مازوخياً للذات، وإنما تقويماً لمسار.

فأزمة اليسار لم تكن أزمة في جانب واحد، بل كانت من التعقيد والتركيب بحيث لا يجدي معها إلا الوقوف الدائم أمامها عند كل محطة وبجدية وإخلاص. لكن ما جرى عند معالجة هذه الأزمة المركبة إنما هو الهروب من الحقائق الكبرى فيها نحو معالجات ساذجة لمظاهر هي نتائج لهذه الأزمة وليست

أسباباً لها، والاكتفاء بالحديث عن هذه المظاهر في الأدبيات، دون الغوص في أعماق الأزمة ووضع السبل العملية لتجاوزها.

ليست هزيمة اليسار في العالم تعبيراً حقيقياً عن لا ضرورته. وقد أثبتت هذا حالات العودة المنقحة لكثير من الأحزاب اليسارية في البلدان التي انهارت نماذجها الاشتراكية إلى واجهة الصدارة في الحياة السياسية، بعد أن أدرك المجتمع، بحسه اليومي، الورطة التي وقع فيها نتيجة التطرف في لبرلة المجتمع، وخصخصة مقدراته. وفي بلادنا ليس اليسار ترفاً، ولا محاولة إقحام لأفكار ومناهج "مستوردة"، في مجتمع يعيش وضعاً تخلفياً وإلحاقياً قاسياً. بل أن اليسار هنا ضرورة ملحة، تفرضها حاجة المجتمع الفلسطيني إلى من يدافع عن أغلبيته المهمشة والمستلبة، ومن يعطي هذا المجتمع حقه في السيطرة على موارده وإمكاناته. إنه استجابة لحاجة محلية أكثر منه إقتفاء لوضع عالمي، وبالتالي فهو ضروري. وحتى تلبى هذه الضرورة، ويستجاب لها، لا بد أن يكون هناك الجديد في التفكير، الجديد في السياسة، والجديد في العلاقة مع الجماهير، والجديد في التنظيم، والجديد في القيم الروحية والأخلاقية، التي تشكل الشحنة والقوة الدافعة للعمل.

لا بد من تجاوز النقل نحو العقل. لا بد من إعادة شحن نصال الذهن لتعمل في القديم، وعدم الركون إلى الطرائق التي ثبت عجزها سواء في التفكير أو العمل، والتي تصنمت، وأصبحت طقوساً أكثر من كونها وسائل لتفكير الأزمة. يجب تجاوز إدانة الأفراد بما هم أفراد نحو إدانة السياسات. فإدانة الأفراد لن تنتج سوى إزاحتهم ليأتي مكانهم أفراد آخرون من نفس طينة التفكير وطرائق العمل. إذاً لا بد من تحطيم أصنام التفكير النمطي الذي يعفي نفسه من الولوج في التفاصيل ليستغني عنها بالفتاوي العامة. فليس الموضوع موضوع "مات الملك... عاش الملك." كما أنه ليس مجردات لفظية خارج محسوسات الواقع الحية، بل هو إعادة صياغة وهيكلة محورها الأول الإنسان كقيمة عليا، ومحورها الثاني القناعة بالتغيير في كل المجالات.

صحيح أن للأزمة جذورها الموضوعية. لكن انعكاس الموضوع في وعي الذات، كان مشوهاً ونمطياً. فالذات لم تلامس جوهر الموضوعي. لم تحلله

ولم تعد تركيبه، ولم تتعامل معه كواقع حي متغير، بل تعاملت معه كمقولات ثابتة، إذ كان يكفيها نصوص أيدولوجية هي بنت تاريخها وظرفها، كان يمكن اغناؤها بالتجربة وتأويلها إلى نصوص جديدة حية متفاعلة مع الواقع الحي، وعاكسة له في ضوء حركته وتغيره المستمر.

وليس الغوص في بحث هذه الأزمة هو دعوة للعزوف عن السياسة باتجاه منظمات مجتمعية حلقية صغيرة يبقى دورها محدوداً، وتبقى مهددة بالاندثار إذا لم يساندها وينظمها مخلب سياسي على المستوى الوطني. بل إن الغوص في بحث وتحليل هذه الأزمة هو عمل سياسي بحد ذاته، وهو وسيلة لإعادة الاعتبار للعمل السياسي المنهجي المنظم المغادر لعقلية وتفكير الشعار العام نحو إدراك مركبات هذا الشعار في تفاصيلها الحية، ونحو برامج ملموسة تلامس وعي الناس وتفكيرهم، وتجذبهم باتجاه العمل على تحقيقها.

لقد اثبتت حركة الواقع أن مغادرة السياسة نحو المنظمات الاجتماعية لم تستطع أن تحل مشاكل المجتمع أو مشكلة الفراغ السياسي القائم، بل أنها فتحت الباب أمام انتماءات ارثيه غير سياسية وغير مدنية. فقد تعززت العشائرية والطائفية والجهوية....الخ، وغابت المعايير الموضوعية في تقييم الأفراد، بحيث باتوا يعرفون بعضويتهم الاجتماعية في هذه المباني، كما صنمت بقايا الأحزاب والتنظيمات حد أنها باتت عشائر سياسية ينتفي فيها الحراك، وصارت أملاكاً مطوبة على اسم قادة تاريخيين، وأصبح الانتماء لها مرتبطاً بكل هذه العلاقات الإرثية.

وعلى الصعيد السياسي الفلسطيني، فقد برز العجز الذهني واضحاً لدى قوى اليسار في تحليل أزمتها، حيث لم تقف بجدية أمامها. فبدلاً من النبش في عمق ملموسها وفريدها، وجدت ضالتها في انهيار النظام الدولي والمرجعية الايدولوجية السياسية ومتغيرات العامل الدولي باعتبارها عاملاً موضوعياً. كما رأت في إقدام الطرف المهيمن في الحركة الوطنية الفلسطينية على توقيع اتفاق أوسلو عاملاً موضوعياً أيضاً، في حين أن هذه الظروف لم تكن سوى عوامل كشفت طابق اليسار، ولم تكن عوامل موضوعية ومستقلة عن وعي

وإرادة اليسار، بل كانت جزءاً من العوامل الذاتية. فالاكتفاء بدور المتلقي من المرجعية السياسية الأيديولوجية هو عامل ذاتي. فهل ضاعت البوصلة حينما انهار المرجع الملقن ولم يعد بالإمكان تلقي وحي جديد؟. وهل كان اليسار الفلسطيني حقيقة خارج معادلة القرار الفلسطيني وليس جزءاً منه حتى يسميه متغيراً موضوعياً ؟. يتحمل اليسار جزء من المسؤولية، فهو شريك فيها، وبالتالي ليس موضوعياً من مفسري الأزمة أن يهربوا من مسؤوليتهم عما جرى.

فهذا تخريج لمسببات الأزمة وليس غوصاً في عمقها. إن تشطير عوامل الأزمة إلى موضوعي وذاتي لا يبيح، على ضرورته، نقل عوامل ذاتية إلى خانة الموضوعي تعسفاً، إلا إذا كان المقصود انتهاك السياسة للأيديولوجيا.

لقد قادت ذهنية التجييش عند اليسار إلى بروز قيادة مدينية لأحزاب اليسار، فيما جيشت هذه القيادة، على أرضية الصراع الوطني، أبناء الريف والمخيمات والفئات المهمشة كالمرأة واللاجئين، دون أن ترقى بوعيهم ودرجة تنظيمهم ليصبحوا قادرين على قيادة حتى معاركهم المحلية الضيقة والربط الواعي بين شقي نضالهم الوطني والديمقراطي. وكانت القيادة المدينية تحاكم ما يجري في أطرافها وفق مجردات لا تستند إلى معلومات، وكان قرارها في الغالب مخطئاً لهدفه. لقد أدى هذا الأمر إلى التفكك والترهل، وانتشار حالة التطفيش والتحلل الداخلي عند أول صدمة. كما استشرت حالة النقد العلني من قبل الكادرات، وحالة الإحجام عن المشاركة حتى في الاجتماعات الطقوسية الروتينية، فيما رافق ذلك حالة انحصار جماهيري وإعراض عن قوى اليسار، وتحول نحو قوى غيبية أو نحو اللامبالاة، تماماً كما فعلت جماهير بلدان بيروقراطيات الاشتراكية المنهارة، التي وقفت غير مبالية، ولم تدافع عن النظام السياسي وتركته ينهار. لا بل أنها مضت بعيداً نحو عصبياتها القومية، وحركاتها الانفصالية، لتشعل حرباً داخلية في كل دولة.

لم يكن اليسار كحامل تغيير متمثلاً بجوهر وجوده. فحامل التغيير يجب أن يكون صورة أقرب لمثال المضامين التحررية التي يسعى لتحقيقها في المجتمع، ويخلقها باستمرار في الممارسة العملية لتنغرس عميقاً لا في سيكولوجية

وممارسة العضوية الداخلية وحسب، بل ولتترسخ كعلاقات في المجتمع المراد تغييره كي تكون عامل مناعة في الظروف المجافية.

لقد اقتفى هذا اليسار، وكمظهر عام، في الممارسة العملية النموذج الفلسطيني السائد، وتعايش مع مظاهر مجتمعية لا يرضاها، وقبلها حين كانت تحقق له نفوذاً عددياً في هذا الموقع أو ذاك، أو حين كانت تشكل حماية مفتعلة لتماسك البنية التنظيمية. ففي الأوساط القيادية سادت عادة المسايرة والطبطبة على أخطاء قيادات ومحاولة تبريرها أمام قواعد الحزب، أو عادة تمرير القيادات لأخطاء بعضها البعض دون محاسبة. هذا في حين أن قواعد العمل الموضوعية لم تأخذ دورها في تقرير حجم وضرر هذه الأخطاء ومحاسبة المخطئين بقدر أخطائهم، حين ينكشف الخطأ، الذي ربما يكون صغيراً ويضخم ليقع هذا القائد أو ذاك ضحية التطرف في المحاسبة.

نعم، كان في كل حزب نظام داخلي يشكل الميثاق والدستور الذي يعمل بموجبه هذا الحزب على الصعيد النظري، لكن هذا النظام كان سرعان ما ينسى، ويتجاوز في ظل وجود ولاءات شخصية وعلاقات مسايرة ذات أبعاد حلقية سياسية أو جغرافية أو.... الخ لينجر الحزب، في الممارسة العملية والسلوك، نحو قيم يحاربها على المستوى النظري، وليصبح الدستور ديكوراً ومتطلباً من متطلبات وجود حزب لا أكثر.

نعم، لم يكن اليسار في الممارسة العملية، وكمظهر عام، قوة تغيير حقيقية، ولم يعمل بكل طاقته الفكرية والسياسية والعملية. وكمحصلة عامة فقد كان ملحقاً سياسياً لمؤسسة استقى منها عاداتها وطرق عملها، ولم يقدم ما يميزه ويعرض أصالة موقفه، بل طوع أفكاره وممارساته لتوائم المؤسسة التي طالما دعا لإصلاحها، ليصبح على الهامش. في حين انه كان يمكن أن يكون في القلب لو امتلك الجسارة وقدم حقيقته عارية للمؤسسة والجماهير أي كبرنامج حي يطرح بديلاً للذهنية السائدة. لقد كان يساراً قولاً وشعاراً وجملة ملفوظة، لكنه كان محافظاً متردداً وخجولاً في الممارسة العملية. وكل هذا عمق أزمته ليطرح السؤال من جديد: ما هو المصير؟!.

اليسار الفلسطيني
التناقض بين الخطاب والممارسة

اليسار الفلسطيني
التناقض بين الخطاب والممارسة

يبدو من عنوان هذا العمل، وكأننا نعتبر اليسار الفلسطيني مسؤولاً عن هزيمة الديمقراطية في الحياة السياسية الفلسطينية. وحتى لا نقع في التعميم الذي يحصر هذه المسؤولية في اليسار، لا بد لنا أن نشير إلى أن أزمة اليسار هي جزء من أزمة أشمل عانى منها الحقل السياسي الفلسطيني المعاصر، م.ت.ف والفصائل التي انضوت تحت لوائها كائتلاف وطني. هذا عدا عن كون أزمة اليسار مركبة من أزمة أيديولوجية عامة، شملت أحزابا على المستوى العالمي، وأزمة محلية كونها جزء من ائتلاف وطني. إن تركيزنا على اليسار جاء لأنه الآن على مفترق طرق يكون فيه أي خيار هو تحديد لمصير جديد، باعتبار أن فكرة اليسار ومضمونه لا زالت ضرورة، في حين أن أشكال تجسد هذه الفكرة في الممارسة بمستوييها (إعادة إنتاج النظرية، وبناء السياسات)، تحتاج إلى مراجعة وإعادة تشكيل، كي ما يستطيع الاستمرار في الدفاع عن فكرة الحق والعدل والحرية والمساواة.

ومن نافل القول التأكيد على أن هذه المعالجة، لا تهدف إلى صب الماء في طاحونة ظاهرة العزوف عن السياسة والنظر للحزب السياسي في المجتمع الفلسطيني كما لو كان شيئاً من مخلفات الماضي يتوجب ركنه في متحف للعاديات، واستبداله بالنشاط في المنظمات غير الحكومية أو "تنظيم السلطة" الأمر الذي يفضي إلى فتح الباب على مصراعيه أمام الانتماءات الإرثية (عشائرية، جهوية، طائفية...الخ)، كما يشخص مصيبا د. عزمي بشارة في غير مكان. فهدف هذه الورقة هو الانتقال من حالة النقد النظري للتاريخ

والمسيرة نحو الاستفادة من الدروس، وعزل كل ما شاخ ولم تزكه الحياة من أفكار وممارسات، لأجل ميلاد جديد أكثر حيوية وإبداعا واقتدارا على الانطلاق. إنها محاولة لتأسيس فكرة جديدة تكون نفيا جدليا للمبنى الفكري والذهني القائم، متخطين بذلك استخدام مسطرة النقد القديم للأزمة، التي تستند إلى مقاييس من ذات المبنى الفكري والذهني المأزوم، وتمثل تكراراً لأدوات تحليلية باتت مستهلكة ولا ينفع المزيد من اجترارها في شيء.

عديدة هي القراءات التي حاولت سبر غور الأزمة التي تعصف بقوى اليسار الفلسطيني، والتي تجلت مظاهرها للعيان بصورة حادة منذ نهاية الثمانينات، ولم تكن مجرد نتيجة لحالة الانهيار الدولية، بل كانت، كما أسلفنا، ذات طبيعة مركبة ونتاج صيرورة تاريخية. وفي هذه الأوراق لن نعيد "لوك" الحديث المستهلك عن الشق الموضوعي للأزمة، رغم الاعتراف بأهميته وعضوية علاقته بها، ولن نعمد إلى السير في ركب المعالجات الخجولة والمسايرة في تشخيص مسببات الشق الذاتي للأزمة، بل سنجتهد في وضع اليد على الجرح بصورة أجرأ وأعمق، حتى وإن تطلب الأمر نكأة، بحيث يغدو معها مشروعا فحص بنى هذه القوى على "شبلونة " الأسئلة الكبيرة، لاعتقادنا أن العامل الذاتي هو الحاسم. ولذلك لا بد من الانتقال من تحليل مظاهر العامل الذاتي وأزمته إلى عمق البنية الفكرية والذهنية التي أنتجت بنى تنظيمية وسياسية، ساهمت في خلق وتعميق الأزمة لتصل إلى السؤال الأهم، وهو: ما مصير هذه البنى؟

استثمار للأزمة أم سعي لحلها؟

في مدى حياة اليسار الفلسطيني وتطوره، في إطار أزمة عامة، برزت عدة تناقضات هي حصيلة نمو تعارضات عبر مسيرته النضالية، لتتجلى في أزمة برزت مظاهرها واضحة للعيان بعد سنين من التفاعل الداخلي. وتخلل هذه الأزمة حالات استقطاب، تعددت مظاهرها بين السياسي والفكري والتنظيمي، ووصلت حتى إلى شخصنة مظاهر هذه التناقضات وبروز أقطاب تعبر عن رموز لحالة تناقض معينة. فغالباً ما كنا نسمع عن تيار فلان في هذا التنظيم

أو ذاك من دون توصيف هذا التيار كقيمة فكرية سياسية، أو نسمع توصيفات تسم هذا التيار بأنه موالٍ لجهات خارجية. هذه المظاهر من الأزمة لم يسع اليسار إلى تبين جذرها الموضوعي، ورسم الخطط والسبل لإيجاد حلول موضوعية لها، بل ترك الأمر يتراكم، مما نتج عنه مظاهر التعيُّش على الأزمة وليس التعايش معها. فقد استثمرت الأزمة من قبل البعض لخلق حالات الاستقطاب على محاور متعددة، بدأت بالشخصي وطالت الجغرافي وغيرها من مظاهر التشلل والحلقية. فقد وجد بين اليسار من امتهن اللعب على التناقضات، واستطاع بذلك أن يقفز إلى مواقع مقررة لاعباً على وتر الأزمة دون أن يرى أن واجبه يكمن في حلها. فركوب الأزمة وادعاء أن هذا هو حل لها، إنما هو استثمار لها لتعزيز دور ضيق من خلال ما ساد من تقاذف لكرة التقصير بين لاعبي الأزمة، ومحاولة رمي الأسباب على الآخر، وادعاء الطهر للذات، وتأثيم الغير، بمعنى الهروب من مسؤولية شخصية أخلاقية تجاه وضع كلي، وتجزئته إلى قضايا صغيرة ومعارك جانبية تعمق هذه الأزمة وتزيد من استفحالها، حد دفع كثير من الكادرات المخلصة إلى إبراز تساؤلات محيرة، لم تكن تستطيع الإجابة عليها، ذلك أن دفق المعلومات من أعلى إلى أسفل، بشكل موضوعي، كان يمكن أن يؤدي إلى ثورة في القواعد على مثل هذه الذهنية في التعامل. فقد كان يمكن "للأسفل" أن يكتشف أنه مجرد جندي على غرار قوات الأمن المصرية، عليه أن ينفذ دون أن يعي القصد الحقيقي من وراء التنفيذ، باعتبار أن إخلاصه كان قوة الدفع لا ثقته بالوضع القيادي. كذلك فإن طريقة الاستثمار هذه عبرت عن سلوك هروبي وانعدام مسؤولية تجاه العام مع وضع الذات فوق الموضوع، مما جعل طريق حل الأزمة أكثر تشعباً وتعقيداً، إذ لا بدّ أولاً من معالجة قضايا شخصية قبل الدخول في الأمور الموضوعية. ان مسؤولية ما جرى كان لا بدّ أن تحرق بنيرانها شخوصاً وهيئات لو عولجت الأزمة بغير الطريقة الاستثمارية. والأهم من ذلك فإن نقاشاً جريئاً ومسؤولاً كان يمكن أن يتلافى الصغائر باتجاه علاج الجروح الكبرى، وترميم الركائز قبل ترميم بعض المداميك المستندة إليها، لكن ما يجري حتى الآن، هو تقاذف طوب ما تبقى من جدران هذه القوى.

تجريم للأفراد اكثر من نقد للسياسات

دأب العرب بشكل عام، على اختيار رمز من رموز الفشل وتجريمه أو رمز من رموز النجاح وتعظيمه. هذه الذهنية لم ترق إلى التعامل مع الأفراد بما هم نتاج تكوين اجتماعي ثقافي، بل اختارت طريقا بسيطة تنتمي إلى ذهنية الفلاح التبسيطية التي تكتفي بعزو الظاهرة لسبب واحد وليس لعدة أسباب. ففي تاريخنا مثلاً يعتبر خالد بن الوليد رمزا للانتصار العربي والإسلامي، وكذا صلاح الدين، فيما ينظر إلى آخرين مثل كافور الأخشيدي أو غيره كرموز للشرور والخيبة. ويبدو أن اليسار لم ينج من هذه الذهنية، بل تعايش معها، رغم افتراض أنه قوة تغيير، ليس للواقع فحسب، بل للمفاهيم أيضاً. فقد عالج الحزب الشيوعي اللبناني لفترة أزمته بأن ألقاها على أمينه العام حسن قريطم، ورأى في قيادته الجديدة ملاذاً أو رمزاً للتجديد. وحين جرى الانهيار، عاد الحزب ليمارس نفس الطريقة في نقده للقيادة الجديدة. وكذا برر الحزب الشيوعي الأردني أزمته بوجود فهمي السلفيتي على رأس الحزب، وتخلص الحزب من السلفيتي ولكنه لم يتخلص من أزمته. هذه الذهنية لم تكن تنظر بجد إلى السياسات وكانت تشخص الأزمة بوجود الأفراد، الأمر الذي شكل إحدى الخطايا التي ارتكبها اليسار الفلسطيني في معالجة أزمته. فهو على استعداد أن يهاجم من قضوا أو من هم على قيد الحياة، أو أولئك الذين غادروا قطار الحزب، أو من هم في عرباته، دون أن ينظر بجرأة إلى حقيقة أن هؤلاء الأشخاص إنما هم انعكاس حقيقي في أطيافهم المختلفة لواقع الحزب نفسه، سواء في سياساته أو ممارسته أو برامجه. ولم يكن اليسار لينتبه إلى أن تغييرهم واستبدالهم لم يغير من واقع الأزمة شيئاً، لأنه لم يخدش سوى سطح الظاهرة دون أن يغوص في عمق البنية التي سببت هذه الظاهرة، المتعلقه برؤية الحزب وسياساته العامة والتفصيلية. وهذا لا ينم عن ذهنية عصرية أو ذهنية التقدم والتغيير التي ادعى اليسار أنه يمتلكها. ان مبضعاً يمتلك نصلا حاداً من وعي نقدي عصري لن يظل يكشط سطح الأزمة، بقدر ما يعمل نصاله في لحمها ودمها ويصل إلى حقيقة وجعها، الذي هو أعمق من

أن يكون في الجلد، بل انه أحياناً يصل إلى مخ العظم. لقد افتقر اليسار إلى معيار موضوعي في تقييم الأفراد، وذلك بفعل ذهنية المسايرة التقليدية، خاصة في أوساط النخب القيادية، حيث لم تكن المكاشفة مسؤولة وصريحة، بل ان أسلوب تمشية المصالح قد ساد في أوساطها كنزعة حلقية على حساب النظرة الأشمل لمصلحة الأداة ومقدار توافقها مع مصلحة الجماهير والمصلحة العامة.

التمترس على الخطأ والعدمية تجاه القائم وجهان لعملة واحدة

أمام العاصفة التي ألمت باليسار على مستوى كوني، برزت نزعتان في تقييم نتائجها؛ الأولى محافظة ومدافعة عن القديم بذهنية "عنزة ولو طارت" لدرجة تقديس الثبات، وهي في موقفها هذا مدافعة عن مكانات حققتها، أو مكاسب، أو أنها استسهلت قوة العادة وانسجمت مع ذهنية نبنت بشكل تراكمي، وعز عليها أن تفارقها، ورأت في مفارقتها اقتطاعاً من جسدها وإضافة أجسام غريبة إليه. فتحت دعوى التماسك أمام الصدمات، وعدم الاهتزاز لرياح التغيير، وقفت هذه النزعة معاندة للواقع، فيما كانت حقائق هذا الواقع تتغير، وتلح في نفس الوقت على تغيير في نظرة وعمل من يحاول تغيير هذا الواقع. واكتفت هذه النزعة باتهام كل من دعا إلى التغيير، أو حاول ممارسته، إما بالانهزامية أو الفرار من الميدان وغيرها من التهم، التي لم تنظر إلى الأسباب الحقيقية وراء الظاهرة المقابلة. فقد كان اكتفاؤها هذا يرضي نزعة دفاعها عن ذاتها، ويجعلها تتمادى أحياناً في التشهير، دون أن تتلمس أن هذه المجموعات أو الأفراد إنما كانوا إحدى ثمار الأزمة.

النزعة الثانية عنوانها الكفر بكل ما مضى، أو بالقديم وتجريمه، وسيادة ذهنية الندم ومحاولة إعلان البراءة مما سبق حد التنكر له، كآلية دفاع عن وضعها الجديد. فهي لم تتصد للأزمة بشكل جدي كالنزعة الأولى، ولم تحاول أن تقدم بديلها الحقيقي واختارت أشكالاً أخرى للعمل المؤسسي، أو ذهبت بعيداً نحو الخلاص الفردي. إلا أن هذا الذهاب وهذا الاختيار كان بحاجة إلى غطاء، فوجده في ارتفاع وتيرة النقد للقديم بحيث يصل، أحياناً، إلى التندر

على الذات. أي أن الوجه الآخر لم يختلف عن الوجه الأول، سوى في تفاصيل التعبير عن الأزمة، فقد نكص عن معالجتها كما نكص الأول، وفقد الجرأة على تحمل المسؤولية تجاه الاختيار. ومن هنا فإن النزعتين قد عانتا من تمزق روحي وتشتت في البحث البعيد عن الأسباب الحقيقية للأزمة. فليس وجود القديم على قدمه هو الأزمة فقط، بل إن هروب المنتقدين والمغادرين لصفوف الأحزاب هو أزمة أخرى. فقد بات الشعور بفقدان الأمل بميلاد البديل هو السائد لدى قواعد الأحزاب، التي فقدت ارتباطها المعنوي، وحتى التنظيمي، بآليات العمل الحزبي، وضاعت بين اتهامات هذا وذاك. فهي لم تتعرض في مسيرتها لعملية تثقيف ديمقراطية حقيقية تعزز نزعتها النقدية وقدرتها على التمحيص، بل كان السائد هو وتقييم الأزمة من خلال الرموز الشخصية أكثر من التفكير فيها بشكل علمي، وعبر أدوات التحليل التي اكتسبتها خلال عملها الحزبي والنقابي.

ان المادحين والقادحين هنا هم من ذهنية الماضي وروتينيته، فهم في قارب واحد، بغض النظر عن صراع الطرفين على أين يتجه القارب. وبصراحة فإنهما، في إطار هذا النقاش حول مسببات الأزمة ورسم سبل الخلاص منها، في النار.

تخريج مسببات الأزمة أم الغوص في عمقها؟

إن طريقة تشطير مسببات الأزمة إلى عاملين، موضوعي وذاتي، هي سمة مشتركة لغالبية، إن لم نقل كل، القراءات التي سعت لتشخيصها، سيما تلك التي جاءت من داخل هذه القوى. وعوضا عن اعتراضنا المبدئي على هذه الطريقة كمنهج لا جدلي، فإن ما يعنينا هنا هو النظر إلى حالة انهيار المرجعية الفكرية لهذه القوى في تجليها السياسي الدولي كواحد من مكونات العامل الموضوعي للأزمة. وبرأينا أن هذا تخريج لمسببات الأزمة في التشخيص واستبقاء لها في المعالجة، وبالتالي استمرار حملها في المستقبل. وينطبق

على هذا مأثور القول "وفسر الماء بعد الجهد بالماء، " ذلك أن هذه الطريقة التشطيرية لا تضع في حسبانها احتمال أن مسببات انهيار المرجعية هي ذاتها كلمة السر والمدخل المفتاحي لفهم مسببات أزمة المحاكي أو المقلّد. وذلك لأن اعتبار انهيار المرجعية مكونا موضوعيا للأزمة يفترض سلامة ومعافاة التابع المأزوم على صعيد المبنى الفكري، وهذا غير صحيح. فالمرجعية المنهارة كونيا والمأزوم الواقف على مفترق طرق محليا، هما من ذات الطينة على مستوى البنية الفكرية والذهنية التي أخضعت الأيديولوجيا للسياسة، ودورت زوايا الواقع كلما عاند البرنامج، بديلا لاستنباط ما يناسبه ويستجيب له. وبهذا فليس العامل الموضوعي المعتبر هنا سوى جزء أساس من بنية العوامل الذاتية لهذه القوى، التي لم يكن وجودها مستقلا عن مجمل القوى اليسارية في العالم، وبخاصة مركز الفتوى الأيدلوجي، حتى لو كان ذلك على سبيل التلقي وليس المشاركة الفعالة في صياغة الأيديولوجيا والسياسة. ان رمي مثالب المبنى على الخارجي سهل بذات المقدار من الصعوبة التي ينطوي عليها أعمال الفكر المبدع والجريء في كشف اعوجاج الذات ومحاولة تصويبه. ولكن الفرق بين هذا وذاك واسع سعة امتلاك ذهنية النقد الموضوعي أو نقيضها. وبكلمة واحدة، أين يكون الانشداد للموضوع أم للذات؟ فخلف التلطي بالخارجي تستتر ذات تخشى الانزياح إذا ما سارت الحركة صوب الموضوع، الذي لا تشير بوصلته إلا للحقيقة التي تكون أحيانا مرة المذاق، وبالتالي يجانبها الناس كثيرا. ويبدو ان كثيرين في أوساط اليسار الفلسطيني، للأسف، يسيرون في هذا المسار بالرغم مما يسببه ذلك من أضرار لا على مستقبلهم وحسب، بل وعلى القضية والرسالة التي يمثلون. حقا ان في الأمر غرابة، سيما بعد الدروس التي يفترض انه تم استيعابها من انهيار المرجعية على الصعيد الكوني، والتي تشير للاجدوى طريقة دفن الرأس في الرمل، وكأن شيئا لم يكن.

كاشف "للطابق" ومعمق للأزمة أم مسبب لها؟

درجت عادة القوى اليسارية على اعتبار الظروف السياسية المجافية كمكون من مكونات الشق الموضوعي من مسببات الأزمة. وفي هذا الإطار يأتي اعتبار إقدام الطرف المهيمن في الحركة الوطنية الفلسطينية على توقيع إعلان المبادئ مع إسرائيل، أو ما اصطلح على تسميته باتفاق أوسلو في أيلول ١٩٩٣، وما نشأ عنه من ترجمات عملية على الأرض، نقطة الذروة في حالة تراجع المشروع الوطني الفلسطيني عموما أمام المشروع المعادي، كأحد مكونات العامل الموضوعي للأزمة. وفي الوقت الذي لا يستطيع فيه عاقل أن ينكر وطأة هذا الاتفاق وترجماته لا على اليسار فحسب، بل على مجمل العمل الوطني عموما، فان بالمقدور القول، أيضا، أن هذا الظرف السياسي، كما سواه قبلا، إنما جاء ليكشف "الطابق" ويظهر الأزمة للسطح ويعمقها بدون شك. وان ما يجعلنا نجرؤ على قول ذلك أن قوى اليسار ليست بريئة كسياسات تجاه الطرف المهيمن مما آلت إليه الأمور، كما أنها لم تنتصب طودا شامخا على مستوى الفعل في وجه هذا المآل. وما يعنينا هنا هو الإشارة إلى أن التلطي بالمكونات الموضوعية، إنما يشير لمسعى تجنب الغوص في المسبب الأساسي، بوعي أو بدون وعي.

الأمر الذي يخفي الحقيقة، ويقود لاستمرار تواصل فعل العامل الحاسم في مسببات الأزمة، أي المبنى الفكري والذهني، وعدم إماطة لثامه، بما يسمح بمقابلته وجها لوجه في إطار عملية معالجة جادة وجريئة، لا تخشى الحقيقة وإن كانت مرة، كون كشفها، كما هو دائما، منبع لدفع الحركة إلى الأمام. وعليه فإن أية معالجة منزهة وصادقة في جديتها لسبر غور الأزمة، يجب أن تميز بين عوامل كشف مظاهر الأزمة وإبرازها للسطح وتعميقها، وبين مسببها ومفجرها الأساسي المحمول في البنية منذ البدء. فبين هذا وذاك فارق كبير لمن يريد أن ينتشل عربة هذه القوى من وهدة أزمتها. ان عدم مقدرة قوى اليسار على لعب دور أساسي في الفعل الوطني بعد زلزال اوسلو، إنما يشير بجلاء إلى ان مسبب الأزمة اعرق من اوسلو واستتباعاته، أو على الأقل ان

بحثا معمقا يجب ان يغوص في ما هو اعمق واكثر جذرية. إذ ان هناك أدبيات لليسار نفسه أشارت لوجود الأزمة قبل اوسلو. كما ان العديد من مظاهر هذه الأزمة يصعب تفسيرها بهذا العامل، إلا إذا كان المراد عدم المعالجة واستبقاء مفجر الأزمة قائما ومحمولا، الأمر الذي من شانه ان يضيف عبئا جديدا لأعباء معالجة منزهة للازمة. وبكلمات، ان الخلط بين مظاهر الأزمة وظروف كشفها سيقود لعواقب وخيمه، سواء كان ذلك بوعي أو بدون وعي.

لماذا المبنى الفكري والذهني هو الأساس في الأزمة؟

إن مظاهر من طراز إحجام الناس وعزوفهم عن التنظيم والانتظام، بما في ذلك الانتظام في الأحزاب السياسية، مألوفة كمظاهر مرافقة لظروف الهزائم والظروف المجافية والانتقالية. وكذا الحال بالنسبة لمظاهر من نوع التحلل الداخلي والتفكك وبهتان وقلة الفعالية السياسية للأحزاب. وإن كان يمكن القبول جزئيا بتفسير ما يجري من هذه المظاهر في واقع قوى اليسار الفلسطيني على قاعدة المجافي من الظروف بعد انطفاء الانتفاضة الباسلة، والمأزق الناشئ عن أوسلو وترجماته على الأرض، فإن ما يدفعنا لعدم التماثل الكلي مع هذه المنهجية في القراءة، إنما يكمن في حقيقة وجود مظاهر أعمق يصعب، برأينا، تفسيرها بذات الطريقة والمنطلق. ذلك أن التفكك والترهل والتحلل الداخلي وعدم الإقبال على التنظيم والانتظام، وبالتالي ضعف الفعالية على كافة الصعد، شيء، ومظاهر من طراز هجرة العضوية، وعلو وتيرة النقد العلني للكادرات، كما الانقسامات والتشظيات المعلن منها والمستتر، إنما تشير لشيء آخر، غير المجافي من الظروف. إن هذه المظاهر تؤكد وجود خلل جوهري في المبنى الفكري والذهني، الذي يتحول في سياق الممارسة العملية، لعامل طرد مركزي ويخلق حالة من "التطفيش"، أو حالة من الصبر غير العادية التي لا يمكن تحملها إلا بما يمكن تسميته "الانضباط الفقير". أجل "التطفيش" أو "الانضباط الفقير" لكل من لا يستطيع تحمل تبعات أن يشارك كمنفذ لما ترسمه مراكز هذه القوى من سياسات وتكتيكات وبرامج. هذا على صعيد العضوية الداخلية.

أما إن شئنا التعمق أكثر فإن ظاهرة عدم الثقة الجماهيرية بهذه القوى كبديل في الممارسة العملية لا علاقة لها بالظروف المجافية، بل هي تعكس حالة غريبة من الانفصال بين هذه القوى وبين من يفترض أنها تمثلهم على المستوى الجماهيري. وبالتالي كأن لسان حال الناس يقول لهذه القوى، وهي تواجه أزمتها البنيوية المتنامية بفعل الظرف المجافي، "اذهب أنت وربك فُقاتلا، إنا ههنا قاعدون". وكنتيجة فإن مظاهر من طراز انعدام الحماس جماهيريا، وكذا على صعيد العضوية الداخلية، للمشاركة أو الإسهام في معالجة أزمة هذه القوى أو تجاوز ظروفها الصعبة، لا يعكس سوى خطيئة هذه القوى في كيفية تعاملها مع القطاعات الجماهيرية العاطفة ومع عضويتها القاعدية. ولعل هذا يذكرنا بكيف وقفت جماهير بلدان بيروقراطيات الاشتراكية المحققة يوم انهيارها، غير مبالية، وبدون فعل أو دفاع، وكأن لسان حالها يشي بالقول "إلى الجحيم". إذن، يتوجب مرة أخرى الغوص في المبنى الداخلي وعدم تخريج الأزمة ومسبباتها، إن أردنا تفسير الأعمق من مظاهر الأزمة وما أنتجته من بنى سياسية وتنظيمية في الممارسة العملية.

قوى تغيير أم ملاحق لمؤسسة؟

لقد كشفت تجليات أزمة قوى اليسار عن عجز في تمثل مقولة : إن حامل التغيير يجب أن يكون صورة عن المضامين والقيم التحررية التي يسعى لتحقيقها في المجتمع، ويخلقها باستمرار في الممارسة العملية لتنغرس عميقة، لا في سيكولوجية وممارسة العضوية الداخلية وحسب، بل وفي بنية المجتمع المراد تغييره وأناسه، لتكون عامل مناعة في الظروف المجافية، أولا، ومرجعية مجتمعية لأية ميول انحرافية عن هذه القيم والمضامين حتى داخل هذه القوى، ثانيا. إن حالة اللامبالاة والسلبية للعضوية الداخلية، كما على المستوى الجماهيري، إنما تعكس فشل هذه القوى الذريع وعجزها عن تجسيد هذه المضامين والقيم في المجتمع وإعادة خلقها في الممارسة اليومية، عبر الإبداع في اجتراح الأشكال المتلائمة مع هذه المضامين، وعبر مناشطات وآليات وسياسات تتعامل

مع الواقع الحي، وتعيد صياغة سياساتها وفق حاجات هذا الواقع ومتطلباته. بمعنى أن هذه القوى اكتفت باستخدام معايير ومقولات جاهزة حاولت إسقاطها على الواقع، فإذا عاند الواقع ذلك، لم تعد لمعاييرها لتعدلها وتبدع بذلك خاصها المتميز والأصيل، بل حاولت، كمن يناطح صخرة، معاندة الواقع الحي، مما عزلها عنه وجعلها أسيرة محاورة ذهنها، والاكتفاء بالنقاء الفكري والسياسي المدعى على حساب تحليل واقع الحياة الملموس، الذي هو حتما ودوما أكثر غنى ويناعة واخضراراً، تاركة هذا الواقع يمضي بفعل قوانينه الموضوعية، لتصل علاقتها معه، في بعض الأحيان حد الانقطاع والغربة، ولتجد نفسها في النهاية ملاحق في مؤسسة عامة، وليس جسما حيا يطرح منهجا بديلا يميزها، في ممارسة مستنبطة من هذا المنهج، يستطيع أن يكون فعالا ومؤثرا في الحياة الفلسطينية بشكل عام. وبهذا فقدت قدرتها على التغيير، وافتقدت القدرة على صياغة السياسات التي تصنع هذا التغيير، بعد أن استحال واقع هذه القوى إلى حالة فريدة من "التمركز الذاتي"، أي العيش تحت سطوة أسطورة "أننا الأفضل" دوما وباستمرار، وذلك لمجرد امتلاك يافطة الاسم. أما مقتضيات ومتطلبات الواقع وحركته الدائمة، فهذا شيء آخر، بينه وبين هذه القوى سور الصين العظيم. ان انخراط قطاعات واسعة من الجماهير في النضال الوطني تحت راية اليسار لم يكن توقا للانعتاق من نير الاحتلال فحسب، بل للفكاك من نير جملة من علاقات التهميش والاستغلال القائمة في المبنى الاجتماعي التقليدي للمجتمع الفلسطيني، أيضا. وبرأينا ان هذه القوى فشلت بامتياز على صعيد المطمح الثاني لهذه الجماهير، الأمر الذي يفسر سلوكها حيال الأزمة التي تعصف بهذه القوى. ان الأمر يتعلق هنا بقلة الإبداع في الربط بين مقولتي التحرير والتغيير. والغريب ان تغفل قوى اليسار هذا الترابط فيما ركن ركين من فكر هذه القوى يشير إلى أن الوجود الاجتماعي للناس هو الذي يحدد سلوكهم بالأساس، الأمر الذي كان يحتم على هذه القوى ان تشتمل برامجها على رؤية مجتمعية ديموقراطية متبلورة في صيغ وبرامج وخطط عملية من جهة، ومستوحاة من خاصها الفلسطيني، من جهة ثانية. وعليه فان فقر هذه القوى على صعيد البرنامج

الاجتماعي، وتشوه الممارسة على هذا الصعيد، أو على الأقل عدم تمايزها عن السائد العام، لم يعطها الأفضلية التي يفترض ان تحظى بها. وبكلمات فان بين رهان جماهير هذه القوى على المستوى الاجتماعي وبين الممارسة العملية لها مسافة مليئة بالخيبة والريبة والتشكك وعدم الثقة. وهذا كله انتج ما نلحظه من ارفضاض لهذه الجماهير عن هذه القوى والإعراض عنها خاصة في زمن أزمتها.

تشوش في فهم مقولة التحرر

لم تأت ممارسة قوى اليسار الفلسطيني منسجمة في فهمها لمقولة التحرر، بل جزئية وغير شاملة. فهي لم تفهم أن معنى التحرر "emancipation" لا يعني "الحرية إلى" "freedom to" فقط بل "الحرية من" "freedom from" أيضا، بمعنى أن قيما من طراز (عدالة، ديمقراطية، مساواة، حرية) يجب أن يحملها حامل التغيير نفسه في الممارسة العملية على كافة المستويات، قبل أن ينقلها لخارجه، ويكون بمقدوره اجتثاث ممارسة نقيضة لهذه القيم في الواقع المنوي تغييره، وإلا غدت ممارسة هذه الحوامل التغييرية، بالمعنى النضالي والكفاحي، مجرد حركة فيزيائية منزوعة عن قيمها، التي يجب أن تكون هدفا للزرع في الخارج والذات، وموجهاً للحركة وضابطا لها كمعايير. دون ذلك فإن ترداد هذه القيم والأفكار سيكون اجترارا سطحيا وخارجيا، والأنكى مخرجا للحركة النضالية، بما هي جهد لآلاف من البشر انضووا تحت لواء هذه الحوامل عن هدفها. والنتيجة المحتومة ستكون اغترابا للجهد عما انطلق من أجله، لا بل وخلقا لقوى منفصلة وغريبة ومسيطرة على هذا الجهد، ومتناقضة مع الهدف الذي انطلق من أجله. ليس هذا فحسب، بل إن في ذلك تغريبا لمن بذل هذه الجهود من البشر عن خاصيتهم التي تميزهم عن سواهم، أي الطموح لخلق القيم وتعزيزها في النفوس وبالتالي في الواقع. فحتى تصل إلى الهدف الذي تستطيع القول معه انك حر في تحقيقه، لا بد من التحرر ذاتيا (قبل نقله للواقع المنوي تغييره، بغض النظر عن مستوى تناقضه مع ما تحمل)

من مظاهر ومثالب وفساد وعوائق وقيود أنانية كثيرة. فهل كان هذا هو حال قوى اليسار الفلسطيني في الممارسة العملية؟ كلا فقد اكتفت معظم هذه القوى، وكمظهر عام، بالشعارات والممارسات القصوية التي لم تتجاوز حالة الوعظ في الممارسة العملية، دون أن تجهد نفسها في معالجة التفاصيل المتشابكة التي عاشت في داخلها وتواصلت، وكانت أحد عوامل الإعاقة الأساسية في الوصول للهدف النهائي. وبهذا فقدت قدرتها على اجتراح التكتيكات الملائمة والمحسوبة، وافتقرت إلى تركيب خبرة ملموسة في هذا المجال تسير بها إلى الأمام. فهذه القوى لم تدرك مثلا في الممارسة العملية أن استلام السلطة "بالمعنى الشامل" ليس نهاية عملية التحرر ولا جوهرها، بل أنه الشرط والوسيلة الضروريان، ولكن ليس الكافيين، وأنهما قد يفضيان إلى تواصل عملية التحرر أو انحرافها، بل وربما يكونان عائقا أمام تواصلها. فقد عجزت هذه القوى عن وضع نهج ديمقراطي حقيقي لعملية التحرر الوطني، كما أنها لم تفكر أصلا أن هذه العملية في مضامينها تحمل أيضا ضرورات تفترض منهاجا مختلفا وبديلا عن التيار السائد ومتمايزا عنه، ليس على مستوى الطروحات السياسية الوطنية العامة، وإنما على مستوى إعطاء المضامين الديمقراطية لهذه العملية، بما يجعل هذه القوى صاحبة خط متميز في نظرتها وممارستها لعملية التحرر الوطني، أساسا. فهذه القوى لم تستعمل حتى مناهجها الاجتماعية في تشكيل هذا التمايز بحيث يغدو ملحوظا بصورة جلية، في بنيتها التنظيمية أو علاقتها بالجماهير. وبهذا اكتفت هذه القوى بالصفقات السياسية مع المظهر العام السائد على حساب مضامين فكرية وسياسية وبرامج مكتوبة، دون أن يكون لجمهورها أي تأثير على هذه القرارات. والانكى من ذلك ان تحمل هذه القوى في أحشائها الداخلية سلوكيات بالية هي ذاتها التي تختزنها بنية المجتمع التقليدية، كالنزعات الجهوية والعشائرية والمحسوبية والوجاهة والاستعراض والاستزلام. كل هذا في الوقت الذي تدعي فيه ليل نهار أنها أدوات تغيير عصرية،لا بل وتقدمية أيضا. والأدهى والأمر ان لا يتخلص مبنى هذه القوى الداخلي من بعض السلوكيات الطبقية

التي تتناقض كليا مع جوهر ومضامين القيم التي تنادي بها، الأمر الذي أفضى لتفسخ روحي لدى كل من انتمى لهذه القوى أملا في ان يكون هذا الانتماء حاضنا لممارسة تفضي، على المدى البعيد، لاقتلاع علاقة الاستغلال الطبقي من بنية المجتمع المراد تغييره في سياق عملية التحرير الوطني. ان سلوكيات كهذه، واستمرار حملها في المبنى الداخلي لقوى اليسار، اوقعها في خطيئة التناقض الحاد بين الخطاب التقدمي والممارسة التقليدية. والأشد وطأة انه لم يصر للوقوف أمام هذه المظاهر لمعالجتها أولا بأول على طريق اجتثاثها، وبالتالي درء ما تنطوي عليه من أضرار ومخاطر نلحظ نتائجها بصورة حادة في ظل الأزمة التي كانت تعتمل داخليا خلال سني التطور. أجل، لقد عانت قوى اليسار الفلسطيني من إشكالية تشوش في فهم مقولة التحرر، على أنها "حرية من"وليس "حرية إلى" وحسب. وإذا كان بمقدور المرء التسامح إبان ظروف النشأة لهذه القوى، فانه لا مجال لذلك بعد عقود من المسيرة. وعليه فقد بات ملحا توصيف الواقع دون أدنى ليّ لزوايا الكلمات، بل وبأكثر الحروف نفورا.

نخبة وجمهور

وعليه فإن الممارسة العملية لقوى اليسار الفلسطيني لم تنظر إلى "المنتجين المباشرين" المنضوين في إطارها كشركاء نضال وصانعي قرار، بقدر ما رأت فيهم منفذي سياسات وبرامج تضعها نخب المراكز القيادية لهذه القوى. لا بل أن صيغة روزا لوكسمبورغ التي حددتها في نظرية الاستبدال، أي إحلال الأمين العام محل المكتب السياسي، وهذا بدورة محل اللجنة المركزية، وتلك محل المؤتمر العام، قد وجدت تجليها الواضح في نظرة التفويض المطلق التي كان يحملها الممثل، دون أن يكون لهذا التفويض مرجعية حقيقية من قواعد الحزب. فكيف لنا أن نفترض أن له مرجعية مجتمعية وجماهيرية؟ أجل، لقد تعاملت النخب القائدة في هذه التنظيمات مع أعضائها كشغيلة لديها دون أن يكون لهذا الشغل مردوده العام على هؤلاء عبر تغذية حزبية راجعة تضعهم

في صورة نتاج عملهم المباشر. فقد استولت النخبة على إنتاج الشغيلة واستخدمته في مساومات وأشكال ممارسة لم تحسب حساب هؤلاء. فلم تكن علاقة المنتج المباشر بالنخبة القيادية أكثر من علاقة تلقي الأوامر للتنفيذ والخضوع للمحاسبة على التقصير، دون أن يكون لهم رأيهم المأخوذ به لدى النخبة القيادية في مواقف وقرارات هذه القوى، حيث لم يحضر المنتجون المباشرون إلا بالقدر الذي به يغيبون. فدفق المعلومات بين المنتج المباشر والقيادة لم يكن متساويا أو متعادلا، فقد كان الدفق من أعلى إلى أسفل يخضع لعمليات تقنين تحت دعاوى شتى، بينما يطلب من الأسفل أن يقدم دفقا متكاملا من المعلومات للقيادة. وهذا ما جعل من الديمقراطية المشاركة هشة واهية لم تسمح بالإبداع، ولا بإعطاء الصلاحيات للمنتجين المباشرين في اتخاذ قرارات محلية تدرب على القيادة والمسؤولية. فقد عاش المنتجون المباشرون حالة اغتراب عن ناتج جهدهم المبذول. وعزز ذلك وجود هياكل تنظيمية سلطوية، اعتمدت الأوامر الإدارية والمركزية الزائدة، التي تلغي إرادة القاعدة العامة لصالح اجتهادات وفتاوي النخبة. هذا الأمر لم تقتصر آثاره السلبية على حرمان هذه القوى من الإبداع، الذي كان يمكن ان تحصده لو ان إشراكا حقيقيا تم لهؤلاء "المنتجين"، بل تخطاه إلى المساس بقيمة الديموقراطية الداخلية من جهة، ونحو تصدع روح ووجدان هؤلاء المنتجين كلما تكشفوا حقائق سلبية مخالفة لما كانوا يعتقدون، من جهة ثانية. وهذا ما كان له بالغ الأثر على الكيفية التي واجه بها هؤلاء المنتجون الأزمة زمن استفحالها وتكشف مظاهرها للعيان بصورة لافتة للقاصي والداني. أجل، لقد فر معظم هؤلاء من هذا المبنى السلطوي الداخلي كما يفر الناس من الطاعون، ولسان حالهم يقول "لقد كنا كالأطرش في الزفة". ولعلها عين الحقيقة القول انه الشعور الأسوأ ان يكتشف من كان في أتون الفداء ومعمعانه، فجأة ودون سابق إنذار، انه كان مغفلا ومستخدما، ليس إلا. نعم ان من ناضل بتفان وإخلاص ضد الاحتلال لا كمغتصب للمكان والزمان" للأرض والتاريخ" وحسب، بل وكجوهر فكري تجاري استثماري سوغ هذا الاغتصاب، يصعب عليه ان يجد جيوبا لروح الاستثمار تعشش في مبنى أدوات ومفاعيل اقتلاع هذه الروح. فهذا الاكتشاف من شانه ان يشعر الإنسان باللاجدوى والعبثية.

يسار قولا ومحافظ فعلا

ولم يجند اليسار نفسه لفكرته التي طالما ادعى أنها شاملة وعلمي...الخ، في إطار المدّعى. فهو بلغ في شعاراته أحيانا فوق اليسارية، حتى على المستوى الاجتماعي والثقافي. وطالما عبأ نفسه بهذه الشعارات عن التغيير وضروراته، وعن كسر القيود الاجتماعية المعيقة لعملية التحرر وعن التقشف ونبذ الروح الاستهلاكية، وغير ذلك من الشعارات، بينما في الممارسة العملية لم يحل شعاراته أو جزءا منها إلى واقع ملموس. فقد تعايش اليسار مع البنى المجتمعية والثقافية القائمة، لا بل واستخدمها أحيانا لتعزيز نفوذه، أو أنه أعاد إنتاجها بأشكال جديدة. ففي خضم الانتفاضة دخلت قوى اليسار كطرف في صراعات عشائرية وعائلية. وفي علاقات العمل لم يدخل اليسار، كمظهر عام، كنقابي، بل كمصلح بين أطراف العملية الإنتاجية. وفي مجال المرأة لم يعزز دورها بقدر ما استخدمها سياسيا. فقد افتقد اليسار إلى برنامج اجتماعي ممكن في عملية التحرر الوطني، كما أنه واءم ممارسته العملية، في هذا المجال، مع الوضع القائم، ولم يحاول أن يقدم نموذجا حيا، ولو صغيرا، عن صورته المستقبلية في علاقته مع الجماهير. وحتى في هذه العلاقة فقد تصرف اليسار، أحيانا، وفي المواقع التي تنفذ فيها، هو نفسه كسلطة على الجماهير وليس كقائد لها. واستخدم في ذلك نفس الأساليب التي استخدمها، أو يمكن أن يستخدمها، اليمين حد أن ساوت الجماهير بين كافة التنظيمات ووجدتها كلها شيئا مستقلا عنها. وفي هذا المجال رأت قوى اليسار نفسها وكيلة عامة لعملية التحرر، ولم تر في نفسها طليعة مهمتها قيادة الشعب نحو تحرره. وفي ذلك خلط وتشوش في فهم الفارق بين مهمات الطليعة ومهمات الشعب. ذلك أن الاعتراف بهذه القوى كطليعة يجب أن يكون مصدره الشعب نفسه وليس من النظرة النرجسية إلى الذات، فاعتراف الجماهير بالطليعة ينتج عن ممارسات وسياسات مقنعة ومعللة وقادرة على كسب عقول الناس. وهذا شيء آخر غير "التناطح" على طريقة "طوش أهل القرى" مع النخب الأخرى، والتنافس على الجماهير كمناطق نفوذ محرمة على الغير، أو

انتهاج أسلوب الشتائم بدلا من النقد المشفوع بطرح البديل المقنع، وإطلاق الاتهامات بدلا من وضع الاحتمالات، مما عزز ظاهرة العزوف عن الانتظام المبدع المشارك والفعال، واستعيض عنه بانتظام كسول يخلد لمن ينوب عنه ويحل مشاكله.

إن الحاجة لفحص هذه الأسئلة والفرضيات، في واقع وممارسة قوى اليسار الفلسطيني، أهم من توصيف الظواهر القائمة لأنها تضع اليد على الخلل غير المرئي، وهي برأينا مهمة ملحة لليسار والحريصين عليه كقيم وفكرة. ذلك أن مظاهر التفكك والتحلل الداخلي في بنى هذه القوى، عوضا عن هجرة العضوية وعلو وتيرة النقد العلني، إضافة إلى بهتان الفعالية والوزن في المجتمع وعدم الثقة الجماهيرية بها، هي ليست مجرد مظاهر تعكس حالة التراجع الوطني الفلسطيني العام أمام المشروع المعادي، أو حالة انهيار المرجعية الفكرية في تجليها السياسي الدولي، التي أخضعت الأيدوليوجيا للسياسة وكيفتها معها، بل هي كشف للغطاء عن أزمة بنيوية عميقة في البنيان الداخلي لهذه القوى، كان يمكن أن تتجلى منذ عام ١٩٨٢ وتنفجر لولا اندلاع الانتفاضة وانشغال الجماهير بالفعل اليومي المقاوم.

إن الجسارة والجرأة في نقد الأزمة يجب أن لا تبقي أية مساحات محرمة على النقاش والجدل، لأن التردد في عملية النقد واجتراح سبل للمعالجة يعني هنا موت هذه القوى، وليس مراوحتها مكانها. أجل، مطلوب تقديم كشف حساب للنفس وللناس، ليس على طريقة "أخطأنا والأموات وحدهم لا يخطئون" بل بمنهج لا تبقي شمس نقده أية زوايا معتمة في أسئلة: أين أخطأنا؟ وكيف؟ ولماذا؟ وما هو البديل؟. ومن جانبنا نجتهد على قاعدة "من اجتهد وأصاب فله أجران، ومن اجتهد واخطأ فله أجر"، ونسهم في فتح نقاش جدي حول مظاهر الممارسة بالإشارة لبعض عناوينها التي نعتقد بأهميتها، ارتباطا بمسببات الأزمة من جهة، وسبل معالجتها من جهة ثانية.

أولاً: إقصاء "المنتجين المباشرين" عن ناتج عملهم اليومي

وقد تم هذا الإقصاء من خلال حرمان قواعد المنظمات اليسارية ومعظم كادراتها من تفعيل اليات اتخاذ القرار، أو من وجود آليات ديمقراطية لاتخاذ القرار تشركهم ضمنها. هذا عدا عن تقطير المعلومات عليهم بالقطارة وحرمانهم من الإطلاع على الأوضاع العامة في أحزابهم أو في مجريات العمل السياسي اليومي، الأمر الذي أحالهم إلى شركاء في التنفيذ. يضاف إلى ذلك ثبات القيادات النسبي وعدم وجود تجديد فيها كمظهر عام، وشعور المنتجين المباشرين بأنهم تحت مراقبة الحزب، دون أن يكون لهم حق الرقابة على قيادة الحزب، أو محاسبتها، أو مساءلتها، كما حرمانهم من المشاركة في رسم السياسات، حتى في المواقع التي يعملون فيها. فالأمر هو اعتبار هؤلاء المنتجين متلقين لا مبدعين.

هذه العقلية التي طغت كمنهجية ومارسها كل مستوى على من دونه، وقطعاً كاتجاه عام، إذ لم يخلُ الأمر من جيوب حاولت تجاوز هذا الحال، ولكنها لم تنجح في التحول لسياق عام لهذه القوى. فمنظمات الوطن ظلت حبيسة لدور المتلقي لأوامر منظمات الشتات، حيث تواجدت مراكز قرار هذه القوى في اغلبها. هذا الواقع الموضوعي بفعل تشتت البنية المجتمعية للشعب الفلسطيني من جهة، وحاجتها للتنظيم الشامل الموحد لتأكيد وحماية وحدة الشعب المستهدف بمنهاجيه واعية تشتيتاً وتذريراً من جهة ثانية، عوضاً عن الكامن في بنية المجتمع التقليدية من عوامل تذرير، كانت بحاجة لوعي ديمقراطي استثنائي مبدع لتجاوزه والتغلب عليه. وهذا ما كان متوقعاً من قوى اليسار أن تنجزه باعتبار ما ترفعه من شعارات ومقولات ديمقراطية ادعت أنها جوهر ما يميزها عن غيرها من نخب سياسية وفكرية. ولكن هذا لم يتحقق في واقع علاقة "الداخل" "بالخارج"، رغم الترداد الدائم لمقولات من طراز "ضرورة تحويل مركز ثقل القرار للوطن" سيما بعد تفجر الانتفاضة المجيدة، وأن "أهل مكة أدرى بشعابها"، بما يشير لوعي الضرورة لفظاً وعدم ممارسته فعلاً، الأمر يشي بتأصل عقلية الاستئثار بصنع القرار ورسم السياسات والتكتيكات وصياغة البرامج، مما يصعب معه قبول تفسير

"قوة العادة" ومصاعب الاتصال الفاعل، كمفسر لهذه الظاهرة. فالأمر اكثر من ذلك، ويصل حد الاعتقاد بأن عقلية الإقصاء تفعل فعلها هنا، سيان بوعي أو بدون وعي. وعلى مستوى آخر، وبما يعطي ترجيح استشراء عقلية الإقصاء في المبنى الفكري والذهني بل والسيكولوجي لهذه القوى، فقد عاشت منظمات الأسر على سبيل المثال، وكمظهر عام أيضاً، حالة اغتراب وانفصال عن الخارج، وظلت تدور في قمقم المتلقي غير المشارك، رغم أنها بجسارتها وإبداعها استطاعت أن تجسر ما اعترض سبيل المشاركة الفعلية النسبية من معيقات فنية. وقطعاً لم يجد نفعاً التغني ببطولات الأسرى وترداد "انهم في حدقات العيون"، مع إبقائهم أكياس مهملة على صعيد التواصل مع ما يجري في أحزابهم من تطورات ووقائع. أما القاعدة الحزبية فحيثما كانت وحيثما حلت، وكصبغة عامة، ظلت حطب تنفيذ ووقود لا أكثر ولا أقل. وهذا، ورغم ما يشي به الحكم من قساوة، قد حول المنتجين المباشرين إلى وسائط نقل، بما يشبه حالة الشيخ بين الخالق والعباد، في علاقتهم بين مراكز قرار هذه القوى والجماهير، أو في علاقة المستويات في ما بينها.

إذا كان هذا هو الحال فكيف لعاقل أن يتوقع أو يطلب من هؤلاء المنتجين المباشرين، الانخراط في الدفاع بحماسة عن الحزب في أزمته، خاصة في ظرف سياسي صعب وملتبس وانتقالي؟ إن غوصاً في أرواح هؤلاء المنتجين المثخنة بجراح الخذلان والإحباط والتشكك يوضح أن حالهم تشبه إلى حد بعيد حالة الناس في "الأعمى والأطرش"، التي أبدعها المرحوم كنفاني، بعد اكتشافهم أن "الولي" الذي رجوا مساعدته، إنما هو فقع ليس إلا. إن عقلية الإقصاء وما أفرزته من نتائج على صعيد تفسخ الروح المعنوية للمنتجين المباشرين، سيما وأن ذلك مع الظرف الصعب الذي نشأ بعد اتفاق أوسلو وترجماته على الأرض، قد أضافت بعداً جديداً لأبعاد تعميق الأزمة وتفاقمها، ألا وهو فقدان روح الدافعية للنشاط الحزبي والسياسي الوطني. فلا يتوقعن أحد من مخذول الاندفاع للجة العمل، خاصة إذا ما تحول الخذلان على المستوى الروحي إلى حالة من الوعي بلا جدوى التواصل بذات الطرائق والآليات.

ثانياً: استشراء عقلية المحاصصة

لعل عقلية المحاصصة التي انتهجتها قوى اليسار الفلسطيني، بل مارست خطيئتها في علاقتها مع الشريك الأكبر في الائتلاف الوطني، في كافة البنى الوطنية السياسية والتنظيمية الجماهيرية والثقافية لمنظمة التحرير الفلسطينية، هي الأخطر من بين طرائق تغييب الناس، بعدة معان؛ فقد أقصت الناس عن دور المرجعية المسائلة التي من شأنها تصويب المسار حيثما كان ذلك ضرورة، وغيبت إمكانية ترعرع روح المشاركة النقدية للناس وتنمية الوعي الديمقراطي في سياق النضال الوطني التحرري. فعقلية المحاصصة التي انتهجتها قوى اليسار الفلسطيني كانت بديلاً لسياسات صبورة وطويلة النفس تثق بالناس كما النفس، وتسعى لكسب العقول بالبرامج البديلة المنافسة وبالإقناع والتعليل وإظهار الأفضلية بمعايير القضية الوطنية ومصالح وحاجات الناس الديمقراطية. لقد أفضت سياسات المحاصصة إلى تغييب الناس وإرادتهم والحلول محلهم، الأمر الذي ترتب عليه أن يكون الناس مستخدمين لدى الوكلاء العامين، رغم أن قوى اليسار ظلت مساهماً صغيراً في هذه الوكالة. وهي حتماً ستبقى كذلك إن لم تقلع، اليوم قبل غد، عن عقلية المحاصصة، وتعيد مهمة تعديل ميزان القوى الوطني، كما إكساء عملية التحرر الوطني مضامينها الديمقراطية، إلى أصحابها الحقيقيين، أي الناس والجماهير، انسجاماً مع مقولات "أن الناس هم صناع التاريخ وليس النخب السياسية" و "أن الجماهير هي قاطرة التاريخ". نعم، لقد وقعت قوى اليسار في خطيئة استبعاد الناس واستبدالهم. والأخطر، وكنتيجة محتومة لهذه السياسات وهذه العقلية القاصرة، أن يتنحى الناس ولا يثقون بدعوات ومطالب قوى اليسار هذه الأيام بإسنادها حين قرر المحاصص الأكبر الاستئثار بالكعكة كاملة، وإدارة مجرى النضال الوطني وفق سياساته بمفرده. إن هذه النتيجة منطقية وطبيعية، فلا يلومن أحد سلبية الناس ولا أباليتهم. فهذا الزرع هو نتيجة كيفية الحرث التي انصبت في إطار تنافس النخب بديلاً للتموضع عميقاً في تربة الجماهير ووعي حاجاتها وهمومها ومصالحها، وقبل كل ذلك ما تختزنه من قدرات وطاقات تغييرية.

ثالثاً: واجهات ودكاكين على حساب المنظمة المجتمعية العامة

في الإطار الجماهيري لم تقتصر الخطيئة على منتجات عقلية المحاصصة التي ترسمتها مراكز قرار القوى اليسارية في الشتات، وانتقلت بالطبع كعقلية لأجسامها في الوطن، بل كانت هناك خطايا أخرى. فقد أسهمت قوى اليسار، وجوهراً في الوطن، في عملية تذرير القطاعات الجماهيرية، حين استسهلت سياسات إنشاء اتحادات خاصة بها، بل تابعة لها، بديلاً لسياسة واثقة من برنامجها تنافس على كسب عقول الناس في الاتحادات الجماهيرية القطاعية على المستوى الوطني، بما يعزز ويكرس وحدة هذه القطاعات ويقوي دورها، لا في عملية النضال الوطني ضد المحتل وحسب، بل وفي الحفاظ النسبي على مصالحها في إطار تمايز المصالح القطاعية الداخلية وتحقيق إنجازات ديمقراطية على هذا الصعيد. والأنكى أن يتم التعامل مع المنظمات الديمقراطية القطاعية، خاصة هذه القوى، كتابع ليس له استقلاليته، عبر رسم سياساته من فوق، وتحديد هيئاته، والتدخل في قراراتها، والسعي نحو إيصال الحزبيين" الموثوقين" إلى هيئاته القيادية لأجل الإمساك بزمامها، والنظر بلا مبالاة واستهتار لاقتراحاتها وبرامجها، واستخدامها كواجهات تبين مكانة الحزب في الواقع لا كمنظمات للعمل، أو كمفرخة للتنظيم دون التدقيق في إيلائها دوراً اجتماعياً وبرنامجياً خاصاً، وإعطائها حرية في صناعة قرارها. فقد استولى الحزب على المنظمة الجماهيرية وضيّق افقها ومجال عملها، وجعلها ترتبط باسمه أكثر من وظيفتها العملية.

رابعاً: الاستخدام السياسي الفئوي للثقافة والمثقفين

على صعيد الثقافة والمثقفين تعاملت القوى اليسارية ضمن مسطرة ستالين، كمظهر عام أيضاً. فالمثقف يكون ثورياً أو غير ثوري بمقدار توافقه أو اختلافه مع تبرير سياسات الحزب. والمثقف من خارج الأحزاب هو مثقف غير عضوي، مع أنه يكون أحياناً عضوياً أكثر من مقرئي نصوص الأحزاب، وشارحي مواقفه. لقد غيب اليسار المثقفين من خلال انتقائيته ونزقه أمام

النقد لمجرد المعارضة البسيطة لمواقفه. وبالتالي ترك ساحة المثقفين ليشتريها، في كثير من الأحيان، التيار السائد ويعطيها فرصاً للإبداع أكبر، أو لكي تختار الاستقلال. وبالتالي لم يولد اليسار من بين جنباته مثقفين مبدعين، بل ولد صحفيين أكثر من مفكرين. لذا فهو الآن لا يجد من يعمل الفكر في أزمته ليقدم له سبل النجاة. هذه العقلية لم تساعد في التغلب على النزوع المعادي للحزبية في أوساط قطاعات غير قليلة من المثقفين التي تنزع نحو الاستقلالية كسمة عامة لمثقفي العالم الثالث، بل عمقت هذا النزوع لتكون العلاقة بين المثقفين وقوى اليسار علاقة نفور ومناكفة، بديلاً عن علاقة ديمقراطية تكاملية.

هذا عدا عن ان هذه القوى لم تخلق جوا ثقافيا جداليا وسجاليا، خلال مسيرتها، حول قضايا الشعب الاستراتيجية، بقدر ما أجادت في تضخيم اليومي قصير المدى والنفس على حساب ترسيخ ذهنية تفكير وبنى ثقافية ووجدانية استراتيجية وبعيدة المدى تكون متمثلة في السلوك والتقييم باعتبارها قيما جديدة تنفي ذهنية مسايرة الواقع وعدم التفاعل معه بطريقة ثورية مثابرة وطويلة البال. بل ان الثقافة التي سادت هي ثقافة الردح والاتهام، ونشر أجواء التوتير، وخلق عصبوية فئوية على قاعدة إحلالها محل، أو مواءمتها مع، النظام الاجتماعي البطريركي السائد.

فقد أدى غياب السياسة الثقافية لدى هذه القوى، وإبدالها بثقافة سياسية يومية ضيقة الأفق، إلى انعدام التمايز بين ثقافة التغيير والثقافة البراغماتية التي لا تعطي وزنا للمبادئ والأهداف بعيدة المدى، بحيث بات الحراك السياسي بين هذه القوى حالة عادية لا تستدعي الدهشة والاستغراب؛ إذ ان تقارب البرامج السياسية، وغياب الفروق الواضحة على صعيد الممارسة، جعل من هذا الحراك أمرا مبررا موضوعيا، حيث لم يسند مثل هذا الأمر تباين وتمايز في القواعد الفكرية، خاصة في ظل الظروف المجافية، حيث يمكن لأي باحث ان يجد ان غالبية مظاهر الحراك السياسي بين القوى قد تم في مثل هذه الظروف.

عدا عن ذلك فان اليسار لم يخلق مؤسسته الثقافية التعبيرية الأقدر على الوصول للجماهير، فهو لم يخلق مسرحه الخاص أو إعلامه المتميز، بل انه اقتفى آثار القوة السائدة أو الخبرة التي تلقنها من مرجعيته الايدولوجية السياسية في حالتها المشوهة. وبهذا فقد كان اليسار معزولا ثقافيا عن قوى المجتمع المهمشة، لا بل انه طالما اشتكى من جهل الجماهير دون ان يبحث في سبل تخليصها من ظلامية الجهل، لتسقط هذه الجماهير أما في عدميتها النهلستية، أو في قصوية أصولية أعادت وعيها للوراء عقودا.

ان صياغة سياسة ثقافية، وثقافة سياسية أصيلة تتفاعل مع حاجة الجماهير والغالبية المهمشة، تحتاج إلى إبداع في قراءة الواقع الاجتماعي وتفاصيله المختلفة وإلى استقلال في النظرة وخروج من القوالب الجاهزة. والتفاعل هنا لا يعدم الوسائل ولا التجارب العالمية المختلفة. فحتى أعداؤنا اليوم يجولون قرانا ومخيماتنا ليثقفونا بالحياة المدنية وسبل حل النزاعات...إلخ، من صرعات ليس شعبنا بحاجة لاستيرادها وفق مواصفاتهم، بل بحاجة لصنعها كمنهج محلي نابع من حاجة الناس، ومستوى تطورهم الفكري.

خامساً: عقلية "التمركز الذاتي"

سادت في سبعينات وثمانينات هذا القرن فكرة من هو الأفضل والأنقى يساريا وفق مساطر ومقاييس غير محلية. وعاشت القوى اليسارية تحت سطوة "أسطورة أننا الأفضل"، وسرت عميقاً في روح مبنى هذه القوى الفكري، وتأصلت حد أنها حرمت حتى هذه القوى نفسها من التقاط المشترك في ما بينها في كل مرحلة، وهو بالمناسبة كثير، بل تكاثر، ويتكاثر يومياً حسب القراءة الموضوعية لمعطيات الواقع، وعلى الأقل وخاصة بعد انعطافة أوسلو. حقاً، إن عقلية التمركز الذاتي حرمت هذه القوى من التقاط المشترك فيما بينها وتحويله لممارسة عملية في مسعى توحيدها، وإن كان بتدرج وأناة، وكحصيلة لتركيم واعٍ ومثابر ومتواصل. والغريب العجيب أن لا يحرز أي تقدم على هذا

الصعيد رغم ما جرى في الدون من مياه كثيرة منذ نهاية الثمانينات، وكذروة بعد زلزال أوسلو وما تبعه من استقطابات واصطفافات في المجتمع الفكري والسياسي الفلسطيني. فكيف لعقل ديمقراطي أصيل في انتمائه لفكرة اليسار ومضمونها الديمقراطي أن يصدق أن عدم الاستجابة لضرورات أشكال متنامية من التوحيد تلح عليها حقائق الواقع، ناتج إعاقات ذاتية منبعها عقلية التمركز الذاتي، التي تخفي خلفها مصلحة أنانية ضيقة لنخب قيادية استمرأت قناعة "أننا الأفضل"، بالرغم من كل ما ينتج عن ذلك من أضرار على رسالة هذه القوى وفكرتها راهناً ومستقبلاً في ما يخص أسس صياغة المجتمع الفلسطيني، التي نلحظ كيفية بداياتها في " الانتقالي "، والتي لا نظن أنها ستختلف كيفاً في حال الاستقلال والسيادة. إن جرساً مدوياً يجب أن يقرع في آذان النخب القيادية لهذه القوى، إن شاءت التحول إلى نخبة من قارئي التاريخ الكبار، ومغادرة خانتها كلاعب سياسة يومية صغير، تحكم عليها بالبقاء في دور المعارض بشكل أبدي. إن ضرورة أن يوجه الفكر السياسة ولا يعمل مستخدماً في إطارها تدق أبواب هذه القوى، فهل من مجيب؟

إن الاستجابة لهذا السؤال الكبير تتطلب عيشا في حقائق الزمان والمكان ومعطياتهما، والتخلص من العيش في أوهام الذهن الذاتية، ذات الطبيعة الغيبية في النظر للآخر كما إلى الذات، هذه النظرة التي اقل ما يقال فيها أنها غير واقعية ولا تاريخية. فهل كانت السمات، التي طالما ادعى اليسار انه فارسها، مجرد ترداد لفظي لا رابط له بسياق الممارسة؟ اجل، لقد كان ادعاء التاريخية في فهم الظواهر ترددا سطحيا وخارجيا، ولم يصل حد الاقتناع الممارس بمنهجية واعية، يدلل على وعي عميق بمفردات المنهج التاريخي. وإلا ما معنى ان لا تنجو قوة يسارية من هذه القوى من ادعاء التمثيل المنفرد للاتجاه اليساري الفلسطيني ووصم باقي القوى بنعوت تنزع عنها صفة اليسارية، وإنكار احتمالات تطورها بهذا الاتجاه؟! فهل عبر هذا حقيقة عن مواكبة ذهنية موضوعية لمسيرة بقية القوى، كما هي في الزمان والمكان، أي كما هي في الواقع، وليس كما هي في أوهام الذات النرجسية؟ أليس في ذلك

خطيئة الانفصال عن الواقع،الذي لو تم التغذي من غناه بدلا من إدارة الظهر له لكانت النتائج افضل؟ حقا ما العن الذات حين تكابر وتصر على انفصالها عن الموضوع!! وكم كانت العواقب وخيمة جراء ذلك ويلمسها الجميع اليوم، بينما كان يتنبأ بها كل من كان يتمتع ببصيرة ثاقبة خلال المسيرة ومنعطفاتها، ويتألم لها كل من لا يرضيه سوى رؤية ان تنغرس قيم اليسار ومضامين فكرته الديموقراطية عميقة في مبنى المجتمع الفلسطيني، بديلا لعلاقاته التقليدية أو ما يمكن ان تأتي به الرؤى السلطوية، البعيدة كل البعد عن حاجاته الموضوعية وسبل تطوره وتقدمه. اجل، ان هناك حاجة لنفض الذات من ما علق بها من غبار وقراءة الواقع وحقائقه قراءة اكثر موضوعية ونزاهة وانشدادا للفكرة والهدف.

سادساً: السرية والأمن كذريعة

أمام كل نقد لفشل هذه القوى وعدم تمايزها عن السائد العام، على صعيد القدرة على ابتداع أشكال تنظيمية ديمقراطية، حزبية كانت أم ذات طابع ديمقراطي مطلبي ذي صبغة عامة تسهم في الدفاع المبدئي عن الديمقراطية، كهدف وقيمة وكنهج وآلية للممارسة، وكوسيلة من وسائل بناء مجتمع مدني يكون فيها الاختلاف على قاعدة إجماع عام على قضايا تشكل خطوطاً حمراء تتمتع بقبول عام، بما يعزز وجود ثقافة ديمقراطية تخلقها هذه القوى في الممارسة العملية، وتعطيها أولاً للأعضاء كجزء من أيدلوجية متمثلة في الذهن والسلوك، بديلاً للقوالب الجاهزة حول الديمقراطية ومحاولة حصرها في رؤية تعبر عن مصالح ضيقة أكثر منها ثقافة وسلوك؛ أمام كل نقد من هذا الطراز، كانت عقلية التذرع الدائم بالعمل السري وضرورة السرية تطل برأسها. وهذا أفضى لاستخدام السرية كذريعة لتمرير قرارات وسياسات ومظاهر غير مبررة، سواء في حقل السياسة أو التنظيم أو المال...الخ. ففي غياب المرجعية المسائلة والناقدة والمصوبة، على المستويين الحزبي الداخلي والجماهيري العام، استخدمت السرية كذريعة في أوقات كثيرة لتغطي على

جنايات في التنظيم والسياسة، ولجعل المركزية أمراً طاغياً، فيما كان يمكن توسيع هوامش الديمقراطية في كثير من المجالات والأحيان، حتى في انتخاب مراتب حزبية وتجديد قيادي حقيقي، وليس تجديداً زائفاً على مقاس مراكز القرار ورغباتها ورضاها والقرب منها فكراً وسياسة. هذا علماً أن الشق الأساسي من أجسام الغالبية العظمى لهذه القوى عاش في الشتات حيث كان مظهر النشاط العام علنياً. لا بل إن كان هذا ممكنا حتى في الوطن ذاته. فباستثناء البنى الكفاحية والأنوية الحزبية شديدة السرية كان المبنى العام لهذه القوى يراوح بين العلني وشبه السري. أن ما جرى في هذا السياق هو، باختصار وتكثيف، تحويل للاستثناء، أي السرية حيث تكون ضرورة، إلى قاعدة وسياسة عامة، إن لم نقل نظرية رسخت المركزية الزائدة كمنهج للعلاقات الداخلية مما غيب ممكنات الإبداع الجماعي جرياً على القاعدة الذهبية "عقلان أفضل من عقل" وان لا تقدم ولا إبداع بدون تنافس ديمقراطي مسقوف بثوابت متوافق عليها، ومصاغة من الإرادة العامة لهذه القوى بصورة ديمقراطية.

نحو المستقبل

نحو المستقبل

ليس المستقبل حالة قطع مطلقة عن الحاضر والماضي، ولا هو امتداد خطي جامد لهما، بل هو ثمرة التفاعل الحي والمتشابك بين عناصر التكوين الأساسية وبين البيئة المتغيرة. وبالتالي ليس اليسار الفلسطيني، بكل ما رافقه خلال مسيرته، خطأ مطلقاً، أو أداة قديمة يجب وضعها في متحف العاديات. فقد كان تشكله نتيجة معاناة وكفاح، وكانت منطلقاته في معظمها منطلقات تقوم على قراءة حقيقية للواقع وان كانت عامة، لم تكتسِ بلحم التحليل الدقيق والملموس لهذا الواقع. إنها اختارت أحياناً الغربة عن واقعها باتجاه التقليد والذي كان غالباً أعمى.

على هذه القاعدة لا بد من بناء مستقبل جديد. فالمرحلة مصيرية، وحالة التقاطب السياسي في المجتمع تجري موضوعياً، معتمدة على وجود قوى فاعلة تؤثر على حالة الاستقطاب هذه. وعلى اليسار الآن أن يحدد اختياره ودوره في هذه الحالة. هل فات الأوان عليه، وسبقته الأحداث، ولم يعد قادراً على إثبات حضوره ؟. لا، فالأوان لم يفت بعد، وان كان متأخراً إلى حد كبير. هذا التأخر أمام تجديد الذات وتخليصها مما علق بها من شوائب، ومغادرة أنماط التفكير القديمة، جعل من هذه المهمة عملية صعبة، تحتاج إلى جهد متواصل ومكثف، وإلى إخلاص لفكرة التغيير، ووعي حقيقي للمهمة التاريخية الملقاة عليه، إضافة للمسؤولية الوطنية والأخلاقية تجاه المجتمع والقضية.

إن مرحلة التحرر الوطني لم تنته بعد، بل إن ظروفها زادت تعقيداً وتشابكاً،

ولا زال الدور الوطني لقوى اليسار مطلوباً، إلا إن إضافة جديدة قد ألقيت فوق المهام الوطنية في الظروف الحالية؛ فقد انفتح باب النضال الديمقراطي الاجتماعي بشكل ملح. وهذا النضال الذي لا يمكن جمعه جمعاً ميكانيكياً مع الدور الوطني، ولا فصله باعتبار كل دور منفصل عن الآخر، بل إن المهمات الديمقراطية الاجتماعية باتت جزءاً مهماً من مكونات العمل التحرري الوطني. فليست العلاقة علاقة تكامل أو تداخل، بل هي جزء من مبنى الدور الشامل. لقد تأخر اليسار بشكل كبير في فهم هذه العلاقة البنيوية بين النضال الاجتماعي الديمقراطي والنضال الوطني التحرري ومحاولة صياغة البرامج التي تعبر عن هذا الفهم. صحيح إن الأمور باتت أوضح في الظرف الراهن، إلا أن ذلك كان يمكن استجلاؤه لو كان العمل السياسي بعيداً عن ترداد الشعارات والمقولات دون تمحيص محتواها.

والآن بات ميدان فعل السياسة أوسع وأوضح، حيث إن المهمات الديمقراطية والاجتماعية باتت جزءاً من فعل السياسة العامة، وهذا هو ميدان اليسار الذي يجب أن يكون فارسه. فهو الذي يرفع راية العدل الاجتماعي بوضوح، وهو الأقدر الآن على وضع العملية الديمقراطية في مسارها الصحيح، وضبط النزعات الكليانية "التوتاليريانية" لدى كلا القطبين السائدين في الساحة، وبالتالي فاليسار ضرورة وطنية وضرورة ديمقراطية، إضافة إلى كونه ضرورة اجتماعية.

فاليسار ليس بحاجة إلى بحث مستفيض عن عناصر تميزه، أو افتعال مثل هذه العناصر، بل إن مكونات هذه العناصر هي ضرورات واقعية ملحة تحتاج إلى من يتلقفها ويسعى بمنهجية لتحقيقها. كما أن المادة الاجتماعية لقوى اليسار موجودة وتحتاج إلى من يستطيع التعامل معها بحنكة وروية، وقدرة على طرح همومها، وتنظيمها على أساس النضال لأجل تلبية هذه الطموحات.

ربما كان من المنطقي أن يسأل البعض: وهل هناك يسار موحد يمكن أن يتصدى لهذه المهمة؟. لقد خبرت الساحة الفلسطينية قوى يسارية طالما تصارعت حول تمثيل اليسار، وطالما اختلفت أكثر مما اتفقت. هذه حقيقة،

ولكن واقع الحال اليوم يؤكد أن ادعاء قوة يسارية منفردة تمثيل اليسار بات يثير السخرية أو اللامبالاة، حتى داخل عضوية هذه القوى. وبالتالي فأن سقوط هذه الدعوى يسهل عملية التوحيد، إذا ما توفرت الجدية والإخلاص والمثابرة. ومن نافل القول التأكيد أن هذا يطرح ضرورة الخروج من القوالب الجاهزة والأفكار المسبقة من كل قوة عن الأخرى، أي التخلص من ارث الماضي والانكباب في البحث عن شكل من أشكال الوحدة أياً كانت. فالمهم هنا هو المبدأ وتحقيقه، وترك تطوره للتفاعل المستقبلي، الذي من المؤكد انه سيولد ديناميات غير ملحوظة الآن، وذات أبعاد إيجابية لموضوعة الوحدة. وبصراحة فأن هذا الأمر متعلق بالنخب القيادية أكثر مما هو متعلق بجمهور اليسار أو قواعده. كما أن التقدم خطوات ملموسة وذات شأن على هذا الصعيد يتعلق، بمستوى الاختيار الديمقراطي لهذه القوى، سواء على صعيد العلاقة مع الجماهير، أو على صعيد الحياة الداخلية لكل حزب من هذه الأحزاب؛ بل هو مشروط به.

ليس اليسار بعاجز عن صياغة برامج للعمل في حال وحدته، كما أنه ليس بعاجز عن وضع رؤية وصورة عن الحالة المجتمعية التي ينشدها. لكن الأمر ليس في وضع الصورة، أو صياغة السياسات العامة فقط، فالبراعة ومؤشرات وممكنات الخروج من الأزمة إنما تتعلق أكثر بالآليات والأمور التفصيلية التي لا تحتاج إلى آفاق واسعة وذهن متفتح مبدع وحسب، بل وإلى عقلية أصيلة فكراً وممارسة في موضوعة قبول الرأي والرأي الآخر في هذا المجال. وبإيجاز فإن الأمر يحتاج لذهن ديمقراطي يقرأ الاحتمالات أكثر مما يتجه نحو حتمية مفترضة في الذهن، دون أن يثبتها الواقع، وتخاصم بعدائية فجة كل ما لا يتطابق معها.

صحيح أن مخاض التوحيد سيكون صعباً، لكن بقدر ما تكون صعوبة وحدة اليسار، يكون التغلب على الأسباب الموضوعية المعيقة لهذه الوحدة سهلاً، و الأمر يحتاج إلى موقف أخلاقي يغلب المصلحة العامة على المصالح الفئوية، أو تلك المصالح التي ارتبطت حتى بشخوص من يمثلون هذه المصالح الفئوية.

إن الأمر يحتاج، أيضاً، إلى شمول في التفكير، وصراحة وجسارة في طرح البرامج العملية، والخروج من شرنقة الاكتفاء بالرد على ما يطرحه التيار المركزي المهيمن في الحركة الوطنية الفلسطينية. هذا الشمول وهذه الجسارة يجب أن تتجسد في السعي نحو السلطة، وفي طرح مسألة التداول السلمي للسلطة على الأجندة واعتبار مشاركة السلطة القائمة في الحكم موضوعة تكتيكية يومية، لا توجب المسايرة والتنازل عن المبادئ لصالح الوجود في إطارها. إن هذا هو جذر التميز الحقيقي الذي يعبر عن اختيار يكرس مفاهيم وسلوكات لا تتبع مقتضيات لعبة سياسية يومية معينة.

إن قوام اليسار ليس متجانساً في خلفياته المجتمعية، رغم سيادة المنتمين إلى الفئات المتوسطة من المجتمع فيه. فلديه أبناء القطاعات المهمشة المختلفة، وهذا يشكل غنى له بمقدار غنى الفئات المتوسطة في المجتمع التي تعتبر مفرخة العمل السياسي الفلسطيني حتى الآن، حيث تمتلك هذه الفئة/ الطبقة التعليم، هذه الميزة التي تعتبر شرطاً أساسياً لانتشار ثقافة الديمقراطية السياسية والاجتماعية. فتنوع الطبقة الوسطى دليل على تعدد أصولها كطبقة انتقالية بات الحراك فيها إلى أعلى محدوداً في ظل العولمة التي عمقت تهميش بلدان العالم الثالث، مما قربها من قطاع المهمشين، وبهذا باتت رصيداً يرفد حركة المهمشين بطاقة فكرية قادرة على دفع هذه الحركة إلى الأمام. إذ بات على هذه الطبقة مقاومة عوامل تهميشها بالاستنجاد بالطبقات المهمشة الأخرى، وربما قيادتها في مواجهة الرأسمالية المحيطية التي ألحقت، في ظل العولمة، بمراكز الرأسمال العالمي.

أمام كل هذه الوقائع لا بد من الجسارة في طرح اليسار كموقف وطني واجتماعي ديمقراطي اتجاه الحكم والمعارضة الشموليين. ولا بد لهذا اليسار أن يعزز عضويته في كل يساري أشمل في الوضع الإقليمي القائم، أي ربط حركته بحركة قوى اليسار العربي والتفاعل معها. وبالتالي فإن عليه مغادرة لعبة التحالفات مع الأنظمة. ومن زاوية أخرى فإنه، بالضرورة، سيكون إنسانياً في نظرته من خلال رؤية الوجه الآخر للعولمة، التي بقدر ما توحد رأس المال

تدفع موضوعياً نحو توحيد أو بناء موقف مشترك لمواجهة عولمة رأس المال بعولمة حركة المهمشين، وقطعاً بالإفادة من دروس التجربة السابقة المنهارة.

إن هذا يحتاج إلى فكر جديد يعزف عن هرمية سلطة الأب الفرد نحو سلطة الفكرة/البرنامج، ويغادر العقلية الأوامرية والمتسلطة والمعفاة من المساءلة الداخلية والجماهيرية نحو عقلية الحوار والديمقراطية، من أسفل إلى أعلى وبالعكس، والوصول إلى تطبيق الديمقراطية المباشرة حيثما أمكن دون وجل. وعلى النخبة القيادية لهذه القوى أن تقبل نتيجة هذه الديمقراطية، اتساقاً مع حقيقة أن الموضوع قبل الذات، وأن الفكرة أهم من الأفراد والشخوص. والتاريخ لن يرحم المسؤولين عن إعاقة الموضوعي بنزعات الذات. هذا مع اشتراط أن يكون دفق المعلومات في قوته ووتيرته متساوياً بين النخبة والقواعد.

عدا عن ذلك يحتاج الأمر إلى نوع من اللامركزية في المحلات والمواقع، والاستعداد لقبول رأي الأقلية أو الرأي الآخر في إطار فتح الجدل الداخلي فكرياً بحيث يشكل هذا الجدل قوة دفع وتطوير سواء لأداء الحزب، أو لقدرة الكادرات على قيادة مواقعها. إن ذلك يفترض بالضرورة التعامل مع المنظمات الجماهيرية، أو المؤسسات الحكومية القائمة، ككيانات لها مكانتها في القرار والمشاركة في صنعه، عدا عن مشاركتها في صنع السياسات العامة وصياغتها.

وتعزيزاً للديمقراطية لا بد من فرض صياغات تنظيمية لا تحدد الصلاحيات فقط، وإنما تربط وجود بعض الشخوص في بعض الهيئات بسقوف أو فترات زمنية، وذلك بغرض تداول السلطة في الحزب نفسه.

إن كثيراً من أوجه التذمر السائدة في صفوف كادرات اليسار تحتاج إلى علاج واقعي وعملي ملموس، سواء في السياسات التنظيمية الداخلية التي أسهبنا في علاجها، أو في السياسات العامة مع الجمهور، عوضاً عن السياسات المالية. فاليسار الذي حوصر، ويمكن أن يحاصر، بتجفيف موارده، عليه أن يسعى إلى تحقيق استقلال مالي بدفن العقلية الاستهلاكية وبناء ذهنية إنتاجية تزيد الموارد وتعطي أمثلة نموذجية عن تطوير الإنتاج الوطني،

هذا عدا عن تشديد الرقابة على هذا المال، ليس من خلال تحكم بعضهم فيه، وإنما من خلال اعتماد مؤسسة مستقلة تدقق في أوجه صرف هذا المال وكمية الموارد الموجودة....الخ. فالمال سلطة وإيجاد منهج مؤسسي لإدارته ليس لجماً للتبديد والتبذير والضياع فقط، بل هو منع لإمكانيات أن يكون المال سلاحاً بيد رأي ضد رأي آخر. وحتى لا يبقى المال كعب أخيل اليسار عليه أن يغادر ذهنية تجييش المتفرغين المعتاشين على المال الحزبي، نحو تفضيل التطوع في مجالات العمل العام ما أمكن. فهذا عوضاً عن ما يوفره ذلك من مال يقود إلى انغراس الكادرات في النسيج المجتمعي، بما لذلك من أهمية في مجال تحسس هموم الناس اليومية والتغذي منها.

ولن يستطيع اليسار فرض وجوده وتعميم فكره ونشره في أوساط الناس دون إعلام قوي، ودون اختيار أكثر وسائل الإعلام نجاعة وعصرية، أي لا مندوحة ولا مناص من مغادرة الذهنية التقليدية نحو عصر الفضائيات والإعلام المسموع /المرئي، والاستفادة القصوى من وجود إعلام خاص ليس فقط من أجل نشر أفكار هذا القطب، وإنما أيضاً من أجل تكريس الدفاع عن حرية النشر والتعبير من خلال الدفاع عن وجود المؤسسة الخاصة وتركيزها.

إن على اليسار أن لا يكتفي بطرح البرامج المجتمعية العامة، بل أن عليه أن يحدد الحلقات المركزية والمهمات قصيرة المدى والملموسة المتفقة مع البرنامج العام، وتجنيد الجمهور لأجلها، سواء من خلال المنظمات الأهلية، أو من خلال مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، التي يتوجب على اليسار أن يسهم بكامل جهده في عملية توحيدها ما أمكن على المستوى الوطني، ودمقرطة بناها الداخلية، لأجل أن تكون ذات مفاعيل نضال ديمقراطي لجمهورها وليس فقط أبواقاً سياسية لهذا الطرف أو ذاك. وهذا يفترض الإقلاع عن ذهنية المحاصصة نحو إثبات الذات في العمل النقابي الجماهيري بالتقاط قضايا تهم المجتمع وطرح الحلول لها. كذلك فإنه لهام اختيار مجموعات هدف محددة في المجتمع والتركيز على قضاياها مثل اللاجئين والنازحين، الأسرى، بقايا المبعدين....الخ.

ولما كانت الأرض هي محور الصراع فلا بد لليسار أن يغادر الذهنية التقليدية في طرح الشعارات حول الأرض نحو ذهنية عملية تتعلق بالسياسة العامة في وضعها القانوني واستكمال عملية الطابو ضمن حملة عامة تعبر عن عملية سيادية....الخ، وليس فقط الدعوة لإعمارها واسكانها ....الخ. وانطلاقاً من ذات الحقيقة، أي أن الأرض هي محور الصراع، فإن على اليسار الذي تأخر كثيراً أن يوضح، اليوم قبل الغد، وبشكل غير ملتبس اتجاه تحول مركز ثقل العمل الوطني إلى داخل الوطن، وأن يوضح، بشكل غير ملتبس أيضاً، علاقة الداخل بالخارج دون أن يضعها في تضاد أو صراع. كذلك من البديهي أن يوضح، بشكل غير ملتبس أيضاً، وجهة نظره نحو مكونات وأجزاء الشعب الفلسطيني على اختلاف أماكن تواجدها وكيفية التعامل مع كل مكان ضمن ظروفه وفي الإطار العام لوحدة الشعب. وفي هذا السياق فان خصوصية الفلسطينيين المتواجدين في الأراضي التي احتلت عام ١٩٤٨م تحتاج، بعد كل هذه التحولات في الواقع الفلسطيني، إلى تطوير مفاهيم جديدة للعلاقة معها. وفي هذا الإطار نسوق ضرورة اعتماد المدخل الثقافي ومدخل الاتحادات الشعبية.

إن على اليسار أن يرسم سياسات اجتماعية واضحة اتجاه قضايا مجتمعية تخص قطاعات وطبقات وفئات مجتمعية مختلفة كالتركيز على دور المرأة، وعلى ضرورة وجود شبكة أمان اجتماعي. وهذا يجب أن يكون ضمن امتلاك اليسار لرؤية تنموية بديلة ملموسة وواضحة للتوجه التنموي الرسمي، سواء في الاقتصاد أو التعليم أو الثقافة أو الصحة....الخ، وأن يكون هذا التوجه مترجماً إلى لغة تفصيلية تدركها الجماهير.

واختصار فإن على اليسار أن يطرح نفسه كبديل بكل صراحة وجسارة وإبداع، ودون محاولات تسلل صغيرة من جيوب شراكة السلطة. إن عليه أن يضع على أجندته مسألة تداول السلطة ديمقراطياً وسلمياً من خلال صناديق الاقتراع، وأن يكون فيها ولو بعد وقت. ولكن عليه أن يحذر من صياغة بدائل غير معقولة وغير واقعية من شأنها أن توقعه في خطيئة الانفصال بين القول

والفعل. كما أن عليه أن يحذر من الركون إلى حصة مشاركة تشل قدرته في المستقبل عن أداء دوره كما هو حاله الآن.

وكخلاصة عامة فإن تجربة الممارسة العملية لقوى اليسار الفلسطيني على صعيد الديمقراطية، كهدف وقيمة وكنهج والية للممارسة، سواء في مستوى علاقات مبناها الحزبي الداخلي، أو العلاقة فيما بينها، أو في مستوى علاقتها بالجماهير، أو في مستوى علاقة فهمها، أو وعيها للمضامين الديمقراطية لعملية التحرر الوطني، أو في مستوى علاقتها بمرجعيتها الفكرية على المستوى الكوني، إنما جاءت قاصرة ومشوشة وجزئية، وظلت في إطار الترداد السطحي والوعظي، وبالتالي لم تنجح في التميز عن السائد العام بصورة نوعية بما يمكّن من القول أنها مثلت البديل والنموذج الحي الذي يتكرس في وعي الجماهير، بما يدفعها للدفاع المتحمس عنها، سواء في ظروفها الصعبة، أو في أزمتها البنيوية الشاملة التي تعصف بها كبنى سياسية وتنظيمية وفعالية سياسية ومجتمعية عامة. وعليه فان معالجة جادة لأزمة هذه القوى لابد أن تطال بالنقد الصريح والمشخّص البنية الفكرية والذهنية لهذه القوى. وان تجربة هذه القوى وفشلها بامتياز على الصعد التي أشرنا إليها سابقاً، إنما يؤكد ذات الدروس المستخلصة من الانهيارات التي حصلت للعديد من تجارب حركات التحرر الوطني والاجتماعي في العقدين الأخيرين لهذا القرن. ولعل ابرز هذه الدروس هو أن الديمقراطية شرط عضوي لازم لنجاح وتواصل نجاح واستمرار أية حركة تحرر للقيام بمهامها التحررية، على قاعدة أن التحرر لا يعني "الحرية إلى" فقط بل أيضاً "الحرية من". وللتكثيف يمكن القول: هزمنا الديمقراطية في مبنانا الفكري والذهني، فهزمتنا في فعلنا وتواصلنا، وغيبناها في ممارستنا، فغيبتنا عن شطآن المجتمع، وكمحصلة عامة أنتجت أزمتنا.

ذلك أن هزيمة الديمقراطية داخلنا عنت تغييب الناس وانفصالهم عنا، فجاء دورهم للقول "اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون". وعليه فان من يريد أن يحيا ويتواصل من هذه القوى، لا خيار أمامه إلا مدخل استعادة الناس

ودورهم، ولا سبيل لذلك إلا إعادة الاعتبار للديمقراطية المشاركة. وهذا لن يتسنى إحرازه إلا بتخليص مبنى هذه القوى من مقولة "أن نحصل "-to have-" في السياسة اليومية واستبدالها بمقولة "أن نكون" "-to be-" على صعيد الفكرة والرسالة الاجتماعية، أي بالعزوف عن توظيف الفكر واستخدامه من قبل السياسة التي يجب أن تبقى الوسيط والناقل العملي وليس الجذر، الذي هو الفكر وقيمه التي هي بوصلة الحركة وهدفها في آن.

إن قوى اليسار الآن أمام امتحان تاريخي ومسؤولية وطنية واجتماعية تتطلب رمي كل ما بلي من معاطفها القديمة، ليس على قاعدة الاستبدال، وإنما على قاعدة إعادة الاعتبار للعقل وللقيم الأخلاقية في مصارحة الجماهير، وتقديم كشف الحساب لها، ولا على الدوران حول الحقائق. ومطلوب منها أن تجدد عقدها الاجتماعي مع الجماهير كطرفين متكاملين، وليس كوصية عليها.

إن سر نجاح القوى الديمقراطية يكمن في جوهر سلوكها الديمقراطي، وليس في المناورات اليومية البائسة وحركات الاستعراض التعويضية عن حالة الانحسار الحقيقية التي تعصف بها، وفي تميزها ليس بحثاً عن التميز لأجل ذاته كهدف لتقييم ضرورة الدور، إنما لكون هذا التميز تعبيراً عن حاجة ضرورية موضوعيا. فهل تدرك هذه القوى مهماتها التاريخية، وتلقي بثقل فعلها فيه، أم أنها ستبقى تدور حول تبريراتها كالقط يدور حول صحن من المرق الساخن؟ المطلوب هنا فعل حقيقي مكاشف، وليس رمياً لأسباب العجز والأزمة على الآخر، أو على مشاجب الظروف المجافية. ويبقى السؤال الكبير: كم من بنى هذه القوى القائم قادر على التجدد وملاحقة حركة الواقع ونفي ما شاخ بناءً على ما استخلص من دروس التجربة العملية؟ هذا سؤال نتركه لمجال آخر، فحيز هذا العمل لا يتسع، عوضاً عن انه سؤال قائم بذاته ويحتاج لاستفاضة و توسع، في ضوء فشل الأحزاب الجديدة التي ولدت في زمن الانهيار. وباختصار، إذا كان اليسار امتلك بهاء في ماضيه، على الأقل على المستوى النضالي ضد من احتل الأرض وشرد الشعب بقوة الحراب، ولازال متمسكا بموقفه على هذا الصعيد، بغض النظر عن مستوى الفعل، وإذا كان

حاضره الذي يحمل في أحشائه إيجاب الماضي وسلبه في ذات الوقت يشير، فان الانشداد واتجاه الضربة يجب ان يكون المستقبل وكيفية الفعل فيه هذا إذا ما أريد إحراز ربط على مستوى الوعي بين مكونات تاريخ هذا الاتجاه الفكري،أي ماضيه وحاضره ومستقبله.

وللتكثيف والتركيز على الحلقات الأكثر مركزية مطلوب أعمال الفكر المبدع في واقع مبنى هذه القوى الفكري والذهني، في عملية جدل موضوعي وجريء، داخل كل قوة على حدة، من جهة، وفي ما بينها مجتمعة من جهة ثانية، وصولا لإشراك نابهي الفكر اليساري الفلسطيني والعربي في هذا الجدل، بل والإنصات والاستماع بعقل مفتوح وذهنية عصرية متفتحة لكل أولئك الحريصين الذين يهمهم ويسعدهم ان يروا إعادة تشكيل لهذا الاتجاه تؤهله لدخول المستقبل وهمومه باقتدار وإبداع في التعامل مع الواقع الفلسطيني ومعضلاته، بالإفادة من دروس مسيرة مليئة بالإنجازات، عابرة بالتضحيات، وتزخر بخبرات وتجارب مميزة. إن انفتاحا عقلياً أمام سلبيات الماضي "كيفما هي في الواقع وليس كما يتوهمها ذهن ذاتي"، وحاجات المستقبل، لا محالة سيلد جديداً، يسارياً ديمقراطياً، يكون بديلاً للسائد العام، أكثر درايةً وعمقاً وإبداعاً على صعيد الفكر، وأكثر شفافيةً وانتباها واحتراسا على مستوى الممارسة، ليجيب على جملةٍ من العناوين المطروحة بقوةٍ على أجندة هذا الاتجاه؛ كوحدته، وعلاقة الديمقراطية الداخلية بالإنجاز والإبداع عوضاً عن تواصلهما، وتمفصلات العلاقة بين التحرير والتغيير، وحدود تناقضات الوحدة مع الآخر الوطني، والعلاقة بين الثقافي والسياسي، والعلاقة بين ساحات الفعل في الوطن والشتات، وطبيعة العلاقة بين الطليعة والجماهير، الكوني والمحلي، القومي والوطني....الخ من مقولات شابت الممارسة فيها إخلالات ليست ذات طبيعة عارضة بل منهجية وتمس العمق، إن لم يصر لتصويبها اليوم قبل غدٍ تكون التهلكة، أو يكون نشوء جديد مفصول عن مباني هذه القوى التنظيمية والسياسية وتجاربها وخبرها ودروس مسيرتها. هذا عدا عن تأخر ولادة هذا الجديد،

انطلاقا من حقيقة ان أحشاء هذه القوى زاخرةٌ بما يمكن أن يرفد هذا الجديد بالمطلوب لدوران الماء في طاحونته، فهل تبادر هذه القوى؟

ان الإجابة على هذا السؤال من قبل ما تبقى من هذه القوى، ومن نخبها القيادية، على وجه أخص، لهو من الأهمية بمكان، بل بالمقدور القول انه سيحدد حكم التاريخ على هذه القوى. هنا مسؤولية وطنية وطبقية وأخلاقية؛ فإما ركوب نزعات الذات واستمراء تراخيها، وبالتالي اللعنة إلى يوم الدين، وإما امتطاء صهوة جواد الموضوع والهدف والرسالة الاجتماعية، ليكون المجد بتجديد التاريخ والسير وفقه لا رغماً عنه. ويبقى القول الفصل والمعيار الأساس في الممارسة العملية.

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث:

١. حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية
بقلم: برهان غليون، عزمي بشارة، جورج جقمان، سعيد زيداني

٢. مساهمة في نقد المجتمع المدني
بقلم: عزمي بشارة

٣. بين عالمين: رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني
بقلم: ساري حنفي

٤. العطب والدلالة: في الثقافة والانسداد الديمقراطي
بقلم: محمد حافظ يعقوب

٥. إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي
وقائع المؤتمر المنعقد في القاهرة بتاريخ ٢٩ فبراير- ٣ مارس - ١٩٩٦

٦. التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث.
وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ٧-٨ تشرين ثاني - ١٩٩٧

٧. المرأة وأسس الديمقراطية في الفكر النسوي الليبرالي.
بقلم: رجا بهلول

٨. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**

بقلم: جميل هلال

٩. **ما بعد أوسلو: حقائق جديدة، مشاكل قديمة.**

تحرير: جورج جقمان، داغ يوغند لوننغ (باللغة الإنجليزية)

١٠. **ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل.**

وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ٢٢-٢٣ تشرين أول- ١٩٩٨

١١. **النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية.**

بقلم: نادر عزت سعيد

سلسلة مداخلات وأوراق نقدية:

١. **الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل**
بقلم: ربى الحصري علي الخليلي بسام الصالحي

٢. **المؤسسات الوطنية، الانتخابات، والسلطة**
بقلم: عزت عبد الهادي، أسامة حلبي، سليم تماري

٣. **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية**
بقلم: موسى البديري، جميل هلال، جورج جقمان، عزمي بشارة

٤. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**
تأليف: زياد أبو عمرو مناقشة: علي الجرباوي وعزمي بشارة

٥. **الديمقراطية والتعددية: أزمة الحزب السياسي الفلسطيني**
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله
بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٤

٦. **الخطاب السياسي المبتور ودراسات اخرى**
بقلم: عزمي بشارة

٧. **اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية**
بقلم: علي جرادات

سلسلة أوراق بحثية:

١. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**
بقلم: محمد خالد الازعر

سلسلة ركائز الديمقراطية:

محرر السلسلة: جورج جقمان
١. حليم بركات، **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية**
٢. فاتح عزام، **حقوق الإنسان السياسية والممارسة الديمقراطية**
٣. أسامة حلبي، **سيادة القانون**
٤. جميل هلال، **الدولة والديمقراطية**
٥. منار الشوربجي، **الديمقراطية وحقوق المرأة**
٦. رجا بهلول، **الديمقراطية والتربية**
٧. رزق شقير، **حماية حقوق الإنسان في أوضاع الطوارئ**

سلسلة مبادئ الديمقراطية:

تحرير وإشراف علمي: عزمي بشارة، **إعداد**: نبيل الصالح
رسومات: خليل أبو عرفة، **استشارة تربوية**: ماهر حشوة

١. **ما هي المواطنة؟**
٢. **فصل السلطات.**
٣. **سيادة القانون.**
٤. **مبدأ الانتخابات.**
٥. **حرية التعبير.**
٦. **عملية التشريع.**
٧. **المحاسبة والمساءلة.**
٨. **الحريات المدنية.**
٩. **التعددية والتسامح.**
١٠. **الثقافة السياسية.**
١١. **العمل النقابي.**
١٢. **الإعلام والديمقراطية.**